دراسة تحليلية لآثر سياسات الإصلاح التنظيمى فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الاقتصاد المصرى

د. محمد سعيد يوسف قطارة

دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد - جامعة القاهرة

المقدمة:

شهد الاقتصاد المصرى منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وبصفة خاصة فترة ما بعد التسعينيات عددًا من المشكلات التى تقوض من أدائها، ويأتى فى مقدمتها ظاهرة الاختلالات الهيكلية بشقيها المالى والإنتاجى، والتى تكونت ملامحها فى إنخفاض معدلات النمو الاقتصادى، والتوزيع غير الكفء للأنشطة الاقتصادية، وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة التى بلغت حوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة مصادر تمويل عملية التنمية الاقتصادية لتذبذبها بسبب تراجع حجم وقيمة المعونات والمنح الأجنبية نتيجة تراكم المديونية الخارجية مع ارتفاع عبء خدمة الدين الخارجى، ولذلك اعتمدت الحكومات المصرية المتعاقبة على الاستثمار الأجنبى المباشر فى تمويل برامجها التنموية، حيث هذا المصدر يحتل المرتبة الثانية التى تلى تحويلات العاملين بالخارج، بجانب انخفاض تكلفته المالية والاقتصادية مقارنة بالاقتراض من الخارج أو اللجوء إلى المنح والمعونات المشروطة التى تفقد الدولة سيطرتها على مواردها واستقلال قراراها السياسى، وبالتالى فأن الاستثمار الأجنبى المباشر ليس مصدرًا نقديًا فحسب، بل هو محركًا للاقتصاد القومى بصفته استثمار طويل الأجل، بالإضافة إلى قدرته العالية فى نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات التنظيمية والإدارية غير المتوافرة، وتحفيز المنافسة والابتكار، وتوطيد أطر التعاون بين دول العالم النامى والمتقدم من خلال تيسير وصول تجارة الدول النامية إلى الأسواق العالمية، وهو ما يؤدى بطبيعة الحال إلى التغلب على التحديات التى تقييد أداء الاقتصاد القومى كالبطالة وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادى.

ونظرًا لتزايد أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر لوحظ أن دول العالم تتنافس فيما بينها على جذب هذا النوع من الاستثمارات طويلة الأجلبتطوير الإطار

التنظيمى من خلال اصدار تشريعات وقوانين للاستثمار تفوق الحوافز التى تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدى هذه الحوافز إلى ضياع الموارد القومية وزيادة الأعباء على كاهل الدول، بالإضافة إلى تقوية البنية المؤسسية للترويج لفرص الاستثمار وتسهيل الإجراءات التى تقدمها إلى المستثمرين الأجانب، وهذا ما يضمن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة.

ويمكن القول أن الحكومات المصرية المتعاقبة بذلت العديد من الجهود، واتخذت مجموعة من الإجراءات الإصلاحية بغية تطوير الإطار التنظيمى حتى تتمكن من مواكبة التغيرات فى البيئة الدولية وتتغلب على المنافسين الإقليميين فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، ومن ثم لجأت الحكومة المصرية إلى تبنى برنامج للإصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٩١، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادى وتعزيز النمو الاقتصادى فى الأجل المتوسط والطويل، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت أحد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لجذب هذا النوع من الاستثمارات تطوير قوانين الاستثمار، والقوانين ذات الصله، بالإضافة إلى رفع كفاءة البنية المؤسسية لكى تتمكن من الترويج للفرص الاستثمارية بفاعلية، وتتغلب على المشكلات التى تقف عائق أمام قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من حيث الدور الذى يقوم به الاستثمار الأجنبى المباشر داخل الاقتصاد القومى خصوصًا مساهمته فى سد الفجوة التمويلية وتعزيز النمو الاقتصادى، وتمويل عملية التنمية الاقتصادية بالدول النامية والمتقدمة، وبالتالى يتطلب الأمر تهيئة البيئة الاستثمارية لجذب المزيد من FDI، حيث لم تتوقف أدوات الجذب على الجوانب النقدية فقط، بل تمتد إلى أدوات أخرى تساعد على تحفيز المستثمرين على الاستثمار فى البلدان المضيفة، والحد من المعوقات التى تقف عائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أى بلد ما، ولم يأتى ذلك إلا من خلال تهيئة الإطار القانونى الذى يضمن حماية المستثمرين وضمان حقوقهم بشكل يعزز من ثقتهم فى جدارة النظام الاقتصادى ككل، بالإضافة إلى رفع كفاءة البنية المؤسسية التى تقوم بتسهيل وتيسير الإجراءات وحل المشكلات التى تواجه المستثمرين عند ممارسة أنشطتهم الاستثمارية بجانب الترويج للفرص الاستثمارية.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسى فى تحليل وتقييم مدى نجاح سياسات الإصلاح التنظيمى فى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وتحديد أسباب ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إليها، ولتقديم عدد من النتائج التى تبنى عليها المقترحات والتوصيات إلى صانعى القرار لتطوير السياسات الاقتصادية الكلية بشكل يتلاءم مع طبيعة وملامح هذا النوع من الاستثمارات، وذلك من خلال تحسين التشريع والقوانين المنظمة للاستثمار بما يضمن خلق مناخ استثمارى كفء، وتطوير البنية المؤسسية لتحقيق زيادة فى التكوين الرأسمالى بشكل يؤدى إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادى، وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية فى مصر.

منهجية البحث

تستهدف الدراسة تقييم سياسات الاصلاح التنظيمى وأثرها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٩)، ولهذا الغرض استخدمت الدراسة منهجين؛المنهج الوصفى التحليلى لبيان العلاقة بين متغيرين الدراسة بشقيهما التابع والمستقل، ومنهج التحليل المقارن لتقييم سياسات الاصلاح التنظيمى.

مبحث تمهيدى

الخلفية النظرية لسياسات الاصلاح التنظيمى وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة

تعد ظاهرة العولمة واحدة من أهم الظواهر التى نالت اهتمامات العديد من الحكومات والباحثين، ولعل ذلك يرجع إلى حداثة المفهوم كظاهرة، وإلى تعدد وتعقد انماطها المختلفة على مستوى كافة العمليات خصوصًا الاقتصادية منها، حيث عقب انتهاء الحرب الباردة فى بداية التسعينيات، بات واضحًا مدى ضعف دول العالم الثالث، بل انهيار بعضها عندما عجزت عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها نتيجة انفتاح دول العالم النامى والمتقدم، والخضوع لمفرزات العولمة، ولقد تفاقمت الأحوال سوءً عندما تبنت بعض الدول برامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى تنتمى إلى صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو ما أدى إلى عدم استقرار المناخ الاقتصادى، وأثارت العديد من القلاقل الاجتماعية، وصلت إلى حد المقاومة المسلحة لبعض النظم الحاكمة، وفى هذا السياق لجأت العديد من الحكومات إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة عن المصادر التقليدية مرتفعة التكلفة لتلبية متطلبات عملية التنمية الاقتصادية، والخروج من الحلقة المفرغة التى تدور فى فلكها العديد من الحكومات الفاشلة، وقد كانت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة قوام هذه التغيرات فى السياسات الاقتصادية، ومصدر هام للتدفقات النقدية الأجنبية التى تساعد الحكومات المتعثرة على الخروج من حالة عدم اليقين إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، ويرجع ذلك إلى تنوع أثار تلك التدفقات على الاقتصادات المضيفة بشكل مباشر وغير مباشر، فالأثر المباشر هو الإضافة إلى رصيد رأس المال للدولة والقضاء على عجز رأس المال الداخلى. ووفقًا لنموذج تحركات رأس المال الذى تبنها Mac Dousall's فعندما توجد فجوة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال فى الدولة الأم والمضيفة، فان تحركات رأس المال ستؤدى إلى زيادة الناتج الكلى لرأس المال، وبالتالى تعود بالنفع على البلدين خصوصًا عندما تخلق تلك التدفقات زيادة فى معدلات نمو الإيرادات الضريبية فى الأجل الطويل، أما إذا كانت تلك التدفقات ذات توجه تصديرى فان الأثر سيكون إيجابيًا على ميزان المدفوعات ككل.[1]

(1) Zhu, G.and Tan, K. Y, Foreign Direct Investment and Labor Productivity: New Evidence from China as the Host, Thunderbird International Business Review, 42(5), 2000, 506- 528.

مما لاشك فيه أن هناك وجه أخر لآثرFDI عندما يؤثر سلبيًا على الاقتصاد القومى، وذلك فى حالة ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر متمثلة فى تحويلات الأرباح والعوائد والاعفاءات الضريبية الممنوحة للمنشآت من قبل الدولة المضيفة عن التدفقات الواردة، وتتصاعد وتيرة تلك الأثار عندما تتضاءل الأثار الإيجابية للتدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المضيفة، والناتجة عن تحويل التكنولوجيا من الدولة الأم بسبب القوانين الصارمة التى تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى عدم ملائمة التكنولوجيا الواردة مع الخصائص الإنتاجية والديمغرافية والجغرافية التى تتمتع بها الدول المضيفة،[1] ومن الأثار السلبية الأخرى التى تتعرض لها البلدان المضيفة عند تدفقات الاستثمارات الأجنبية من الكيانات الأجنبية هى استعادة الدولة الأم بشكل تتفوق عن الدولة المضيفة فيما يخص عمليات تمويل الأنشطة البحثية والتطويرية التى تجرى فى الأخيرة، علاوة على ذلك تزايد استحواذ الكيانات الأجنبية على المدخرات المحلية والكوادر الفنية المهارة، وهو ما يؤدى إلى حرمان الدولة المضيفة من الاستغلال الأمثل لمواردها المالية والبشرية، بل وتهدد الكيانات والمشروعات والاستثمارات الوطنية، والتى قد يكون لها الأهمية الأكبر فى التأثير على النمو الاقتصادى المحلى.[2]

بناءً عليه فان تجنب الدولة المضيفة للآثار السلبية الناجمة عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة من الكيانات الأجنبية، وتعظيم القيمة المضافة الناتجة يتطلب ايجاد إطار قانونى كفء يساهم فى تحسين البيئة الاستثمارية، وزيادة درجة الثقة لدى المستثمرين للقدوم إلى الاستثمار فى البلدان المضيفة، وذلك من خلال توفير الحماية القانونية للاستثماراتهم بنصوص قانونية صريحة، وبنية مؤسسية كفئة تروج للفرص الاستثمارية وتيسر الإجراءات، بالإضافة إلى أن الاطار القانونى الكفء يساهم فى توجية النشاط الاقتصادى من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية للاستثمار، وتسهيل المعاملات والإجراءات للوصول إليها، وبالتالى التشجيع على التراكم الرأسمالى الذى يؤدى إلى تخفيض تكاليف المعاملات، ويسهم فى تغير المدركات السلبية لدى المستثمرين، ومنحهم الشعور بالاستقرار الحقيقى الذى يحتاج إليه أى استثمار طويل الأجل.

(1) Ramirez, M. D., Does Foreign Direct Investment Enhance Labor Productivity Growth in Chile? A cointegration Analysis,Eastern Economic Journal, 32(2), 2006, PP. 205- 220.

(2)Salvator, D.,Introduction to International Economics, Wiley Global Education, 2013, PP. 423-425.

وقد أظهرت نتائج الدراسات اختلاف آثار التشريع والبنية المؤسسية على الاستثمار الأجنبى المباشر باختلاف أهدافه وكفاءته، كما أن حدوث الآثار الانتشارية الإيجابية سيختلف باختلاف مراحل تطور التشريعات والبنية المؤسسية التى تمر بها أى دولة ما.

سعيًا للوصول إلى أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، فسوفنستعرض الدراسات السابقة ذات الصله، وقد تتعرض الدراسات بشكل تفصيلى إلى أثر الإطار التشريعى والبنية المؤسسية على الاستثمار الأجنبى المباشر فى الأجل القصير والمدى الطويل، وبالتالى فان الارتباط بين المتغيرين لا يشوبها الغموض، حيث يذهب الكثير من الباحثين والمتخصصين إلى أن الإطار التشريعى والبنية المؤسسية يعتبران أحد العوامل المهمة المؤثرة فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المضيفة.

وقد هدفت دراسة Mamta and Satbir (٢٠١٣) إلى تقييم الاطار التنظيمى للاستثمار الأجنبى المباشر فى الهند خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٢، والذى وجدت أن عملية التحرير المالى والإصلاحات التشريعية التى قامت بها الحكومة الهندية ساهمت فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، وهو ما صاحبه ارتفاع فى معدلات أداء الاقتصاد الكلى، وقد ترتب على ذلك زيادة معدلات تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وسهولة إنتقال التكنولوجيا المتطورة التى ساهمت فى تعزيز معدلات نمو الإنتاجية نتيجة إلى تخفيف إجراءات انتقال الاستثمارات من الدولة الأم إلى المضيفة، وتوسيع حدود القطاعات الاقتصادية التى تتطلب المزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الهند.[1]

بعد ذلك قام المعهد الدولى للتنمية المستدامة عام ٢٠١٧ باجراء دراسة عن دور القوانين والتشريعات فى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعشرة دول آسيوية (ماليزيا، مانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، اندونيسيا، كامبوديا، بروناى، ولوس)، والذى وجدت أن قوانين الاستثمار تلعب دورًا هامًا فى البيئة الاستثمارية الآسيوية مقارنة بمثيلاتها من الدول النامية، وذلك من خلال إجراء مراجعة حقيقية للاستثمارات الجديدة، وتقييم مدى كفاءتها فى تطوير الاقتصاد الكلى، وانشاء نظم

(1) Mamta Sharma and Satbir Singh, Foreign Direct Investment in India: Regulatory Framework, Issues and Current Status, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Vol 2, No 8, 2013 PP. 108- 120.

ذات فاعلية لحوافز الاستثمار، وأن كانت هناك بعض الدول الآسيوية ليس لديها قوانين أو أطر تنظيمية للاستثمار، وإن وجدت فانها تستحوذ على جزء محدود من النظام القانونى والتشريعى الذى ينظم عملية الاستثمار ككل، وبالتالى فمن أهم العناصر المكونة للنظام القانونى والتنظيمى الذى ينظم الاستثمار الأجنبى المباشر ما يلى:-

١. القوانين ذات الصله بتنظيم الاستثمارات ومتابعته- قوانين الشركات والعقود - وقوانين حماية البيئة.

٢. القوانين التى تتعلق بحقوق الأفراد (بما فى ذلك المستثمرين) تجاه الدولة والمؤسسات.

٣. القوانين التى تتضمن القيود، والشروط المفروضة على الاستثمار فى قطاعات اقتصادية معينة.

بناءً عليه فليس واقعيًا تقييم كفاءة الاستثمار الأجنبى المباشر فى دولة ما دون التطرق إلى الاطار القانونى والمؤسسى اللذين يحكمان الاستثمار ككل، وقد خلصت الدراسة إلى أنكفاءة الإطار القانونى والمؤسسى لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر يتوقف على طبيعة وأهداف الاطار التنظيمى من عدمه، ومدى ارتباطه بالسياسات العامة للدولة، وبالتالى حتى تتمكن الدولة من إجراء حوكمة للاستثمارات يجب أن تدور فى فلك قانونى ومؤسسى كفء.(١)

كما قام بعد ذلك Ralph (٢٠١٩)بدراسة العلاقة بين التشريعات والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستدامتها فى نامبيا، ووجد أن التشريعات والقوانين ساهمت فى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، وإرتفاع نسبة مساهمتها فى عملية التنمية الاقتصادية بشكل مستدام، ولكن الاطار التنظيمى للاستثمار الأجنبى المباشر فى نامبيا يعانى من عدة تحديات تقوض من أدائه عند مساهمتها فى تحقيق التنمية الاقتصادية خصوصًا عدم كفاءة قانون تشجيع الاستثمار رقم ٩ لعام ٢٠١٦، وقانون تجهيز الصادرات رقم ٩ لسنة ١٩٩٥، حيث هذين القانونين يعانون من قصور فى الاطار العام والنصوص القانونية، وعدم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن أهمها: لا يوجد قيود إلزامية ضامنه لمصالح العمالة الوطنية، وزيادة

(1) Jonathan Bannitcha, "Investment Laws of ASEAN Countries: A Comparative Review", International Institute for Sustainable Development, 2017, PP. 1- 25.

التكاليف التشغيلية، وعدم كفاءة نظم الرقابة والإشراف على المستثمرين الأجانب والمستوردين، ووضع حد أدنى لمدى التزامهم بجودة منتجاتهم، وأخيرًا عدم الاهتمام بقضايا المنافسة نتيجة عدم تطبيق قانون المنافسة رقم (١) لسنة ٢٠٠٢.[١]

فى سياق أخر أخذت التشريعات والقوانين أهمية وحيزًا واسعًا فى الدراسات التى اهتمت به كمحدد يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر، وكون الأول محددًا هامًا ذو أثراً مباشرًا على FDI فقد تم استعراضه فى بعض الدراسات التى تختبر هذه الأثار كدراسة بلاسم (٢٠١٣)، واستنتجت أن البيئة العراقية غير مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، ويرجع ذلك إلى تدهور البنية التحتية، وارتفاع تكاليف الإنتاج فى ظل ضعف حجم الإنتاجية، وانتشار الفساد الادارى والمالى، وتردى أحوال البيئة القانونية، وعدم تطبيق بعض القوانين بكفاءة وفاعلية وضعف القوانين المكملة، وبالتالى ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية نتيجة عدم وضوح البرامج الاقتصادية للحكومة، وهذا ما أدى إلى زيادة المخاطر وانخفاض العائد على الاستثمار وجعل البيئة العراقية طارده للاستثمار.[٢]

أخيرًا خلصت نتائج دراسة آيات (٢٠١٨) التى هدفت إلى تحديد دور قوانين الاستثمار فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بالتطبيق على الاقتصاد المصرى، إلى أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان المضيفة تتوقف على العديد من المحددات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والقانونية، حيث أن هذه العوامل تشكل البيئة الاستثمارية التى تؤثر بشكل مباشر على قرار المستثمر من عدمه فى أى دولة ما، بالإضافة إلى أن كفاءة الاطار القانونى والتشريعى الحاكم للاستثمار الأجنبى المباشر تؤثر على قيمة وحجم الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد، بينما تعدد التشريعات والقوانين تؤثر سلبيًا على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، ويرجع ذلك إلى اطالة الإجراءات وانتشار البيروقراطية وارتفاع معدلات الفساد.[٣]

(1) Ralph Marenga, the Policy and Legal Framework for Sustainable Foreign Direct Investment in Namibia, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol 21, No 1, 2019, PP. 35- 60.

(٢) بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبى المباشر بين محددات العولمة وإشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، الإصدار الرابع، ٢٠١٣، ص ص. ٤٠- ٥٥.

(٣) آيات صلاح دكرورى، دور قوانين الاستثمار فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، مصر، العدد ٥٢٩- ٥٣٠، ٢٠١٨، ص ص. ٨٨- ١٠١.

الفصل الأول

مراحل تطور سياسات الاصلاح التنظيمى فى مصر

على الرغم من أن عملية التحول الفلسفى داخل الاقتصاد المصرى تبدو معقدة، إلا أن الحكومات المصرية تبنت هذا التحول تحت لواء صندوق النقد والبنك الدوليين فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى بسبب امتداد حالة تردى الأوضاع الاقتصادية آبان تلك الفترة، إلا أن معظم البرامج ناقصة التطبيق أو لم يكتمل تنفيذها لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ولكن مع زيادة الضغوط الاقتصادية وتراجع الأوضاع بشكل سريع، لجأت الحكومات المصرية المتتالية إلى تنمية مصادر التمويل فى نهاية عام ١٩٩٠، وذلك لتدعيم قدرة الحكومة على الوفاء بمتطلبات خدمة الدين الخارجى، وقد ركزت الحكومة على تنمية FDIنتيجة تراجع حجم وقيمة المعونات الأجنبية وارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج، إلا أن هذه السياسات لا تزال تعانى من عدة تحديات فى الجانبين القانونى والتشريعى والمؤسسى، وقد تطلعت الحكومات المصرية المتعاقبة على تطوير سياسات الاصلاح التنظيمى لتهيئة مناخ الاستثمار لجذب المزيد من FDI، وبالتالى فمن الأجدر التطرق بالتفصيل إلى مراحل تطور سياسات الاصلاح التنظيمى من خلال مبحثين يستعرض كل منهما مراحل تطور الاطار التشريعى والقانونى، والبنية المؤسسية فى مصر.

المبحث الأول

مراحل تطور الاطار التشريعى والقانونى

مرت مصر منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرف وحتى الأن بالعديد من التغيرات الجوهرية فى مختلف الجوانب سواء السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية منها، ويرجع ذلك إلى تبنى الحكومات المتعاقبة برامج طموحه من الاصلاح الاقتصادى لكى تواجه بها الظروف الاقتصادية والأزمات المالية التى تقوض من أداء الاقتصاد الكلى وتثبط من معدلات النمو الاقتصادى الحقيقية، وبالتالى يتمثل الهدف الرئيسى لهذه البرامج فى إصلاح الاختلالات المالية والهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى، ولم يحدث ذلك إلا من خلال تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لسد الفجوة التمويلية، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى وزيادة دخول الأفراد لرفع مستوى معيشتهم.

ونظرًا لأهمية الاستثمار الأجنبى المباشر فى عملية الاصلاح المالى والاقتصادى، فان الأمر يتطلب اصلاح وتطوير البيئة الاستثمارية، وذلك لم يحدث إلا من خلال إطار تشريعى وقانونى كفء يضمن اصدار قوانين ذات فاعلية، وتضمن حقوق المستثمرين، وتهيئ لهم البيئة المناسبة لتنمية أموالهم وتحقيق أعلى عائد، وهو الذى يشجع المستثمرين الحاليين والمرتقبين على توسيع أنشطتهم الاستثمارية الحالية أو استقدام أنشطة جديدة تمثل قيمة مضافة للاقتصاد القومى، بالإضافة إلى توفير اطار مؤسسى كفء يلعب دورًا إيجابيًا فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تخصيص أفضل للموارد المتاحة، وتسهيل الإجراءات على المستثمرين، وأبراز الأنشطة والقطاعات ذات الأولوية للاستثمار فيها من خلال توفير خريطة استثمارية بالقطاعات الأكثر ربحًا، وتهيئة السياسات والبرامج الاصلاحية بما يتناسب مع طبيعة الاستثمارات الحالية والمرتقبة. بالتالى شهدت فترة بداية الاصلاح عام ١٩٩٠ وما قبلها محاولات جادة لتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية، إلا أنه أكثر الفترات سعيًا لتهيئة البيئة الاستثمارية لجذب العديد من FDI عالميًا خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١، حيث تم إدخال ١٣٩٣ تعديل قانونى يمثل ٩٥٪ منها مزيد من التحرر والانفتاح (العلجة، ٢٠١٣)،[١] كما قامت ١١٤ دولة بتنفيذ ٢٣٨ إجراء إصلاحى خلال عامى ٢٠١٢

(١) مبطوش العلجة، الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١١)، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، ٢٠١٣، ص ص. ٤٥- ٧٥.

و ٢٠١٣ (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤)،[١] أما بالنسبة لمصر فقد تم إجراء ٢٣ من الإصلاحات الاستثمارية التنظيمية خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٣ مقارنة بالعدد ١٩ فى السعودية، و١٨ فى المغرب، و٧ فى اليمن (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٣)،[٢] إضافة إلى أن الحكومة المصرية قامت باجراء تعديلات عامى ٢٠١٦ و٢٠١٨ من أجل تطوير البيئة الاستثمارية لجذب المزيد FDI.

بناءً عليه سوف يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى مراحل تطور الاطار التشريعى والقانونى فى سياق الاصلاحات الاقتصادية التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة، وبيان الجهود المبذولة من قبل بداية الاصلاحات عام ١٩٩٠، ومرحلة ما بعد بداية الاصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول

مرحلة ما قبل الاصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٠م

بدأ الاقتصاد المصرى يدخل مرحلة جديدة عندما قامت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، حيث عاصرت هذه المرحلة توجهات فكرية جديدة على الصعيد السياسى والاقتصادى والقانونى والمؤسسى...إلخ، وبالتركيز على النواحى الأخيرة، فانه يمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بالتخلى عن الاقتصاد الحر والتوجه نحو الاقتصاد المخطط أو الاتجاه الاشتراكى، والذى صاحبه عملية تأميم أو تمصير كل المشروعات الصناعية والتجارية والمالية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت لمصريين أو أجانب،[٣] بينما على المستوى السياسى فقد تحول نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية، وإذاء هذه التطورات والمستجدات المتلاحقة على الفكر الاقتصادى والسياسى أنذاك فقد اختلفت على أثرها الإطار التنظيمى للاستثمار الأجنبى المباشر، حيث تراجعت أهمية FDI لصالح الاستثمار العام، ومن ثم ضعف الاطار التنظيمى لجذب رؤوس الأموال الأجنبية والذى يكاد منعدم.

والجدير بالذكر أن السياسة الاقتصادية المصرية فى بدايات مرحلة ثورة عام ١٩٥٢ كانت تعتمد بشكل مباشر على رأس المال الخاص فى تطوير الأنشطة

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية، تقارير معلوماتية، مجلس الوزراء المصرى، السنة الثانية، العدد ٧٠، ٢٠١٤.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠١٣.

(3) Mahjoub, A., (1990), Adjustment or Delinking, United Nations University, Great Britain, PP. 110- 125.

الاقتصادية، والذى كان يستحوذ على ٩٥٪ من حجم الاقتصاد الوطنى، كما كان قبل قيام الثورة إلى أن جاءت أزمة تمويل السد العالى من قبل المؤسسات الدولية، وما تبعها من تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٦، وبالتالى عمدت الحكومة المصرية إلى إحداث تغيرات واسعة النطاق فى الجوانب المختلفة لمواجهة نقص العملة الأجنبية وسوء الفجوة التمويلية، وذلك من خلال التدخلات فى الجوانب الاقتصادية المختلفة، والتى أدت إلى تحجيم دور القطاع الخاص لصالح القطاع العام تدريجيًا. ومن ثم تحولت الإيدلوجية من الفكر الاقتصادى الحر إلى الاتجاه الاشتراكى، وبدأت الدولة عمليات تأميم واسعة بداية من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٤.

جدول رقم (١)

الاستثمار العام والخاص خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٣ (سنوات مختارة)

القيمة بالعملة المحلية- بالمليون

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		إجمالى الاستثمار
	القيمة	٪	القيمة	٪	
١٩٥٢	٢٨	٢٤	٨٧	٧٦	١١٥
١٩٦٠	١٦٢	٩٤	١٠	٦	١٧٢
١٩٦٦	٣٤٩	٩٣	٢٨	٧	٣٧٧
١٩٧٣	٤٢٦	٩٢	٣٧	٨	٤٦٣

المصدر: عبد المنعم راضى، موسوعة مصر الحديثة، القاهرة، المجلد الثانى، ١٩٩٦، ص ص. ٥٥- ١٥٠.

ويتضح من الجدول رقم (١) مدى أهمية الاستثمار الخاص إلى أن تلاشت تقريبًا فى مصر عام ١٩٧٣، وذلك نتيجة توجه الدولة نحو اقتصاد التخطيط المركزى وهيمنتها بالكامل على جميع أروقة الاقتصاد القومى،[1] ولكن سرعان ما تغير الوضع مع التغيرات التى وقعت فى بنية النظام السياسى المصرى، وانتهاء حرب أكتوبر باسترداد الأرض عام ١٩٧٣م، بالتحول من الفكر الاشتراكى إلى الاقتصاد الحر تحت مسمى سياسة الباب المفتوح.

لذلك فإن سعى النظام الحاكم عقب انتهاء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ للتحول من الفكر الاشتراكى إلى الاقتصاد الحر يرتبط بعدد من التحديات التى طرأت نتيجة

(1) Hopwood, D., Egypt, Politics and Society, George Allen and Unwin, Great Britain, 1982, PP. 35- 40.

عدم الكفاءة فى إدارة الاقتصاد المصرى، وإتباع سياسات اقتصادية أكثر هشاشة، ومن أهم هذه الأسباب ما يلى:

١. ضعف أداء القطاع العام فى تطوير الاقتصاد القومى.[١]

٢. انخفاض الاحتياطيات الوطنية من العملة الأجنبية.

٣. ارتفاع النفقات العسكرية.

٤. انخفاض معدلات تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

٥. انخفاض الاستثمار الخاص.

٦. زيادة تكلفة نظام الدعم الحكومى.

٧. تعدد أسعار الصرف الأجنبية فى السوق المصرى.[٢]

بناءً على ما سبق، فإن تطوير الاقتصاد المصرى وتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة فى إطار فكر اقتصادى جديد يتطلب توافر موارد مالية وطنية تفوق قدرتها، وهو ما دعى الحكومة إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبى المباشر وإعطاؤه أولوية خاصة لتحديث الاقتصاد المصرى من خلال اصدار القوانين التى تهيئ البنية الاستثمارية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكان بدايتها فى عام ١٩٧٤ عندما صدر القانون رقم ٤٣ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة، والذى ينص على منح حوافز استثمارية مثل ضمانات للمستثمرين بعدم التأميم، وإعفاء ضريبى لمدة ٥ سنوات، إضافة لإزالة بعض الرسوم والمصروفات على الواردات بغرض الإنتاج، وفى نفس السياق، أقامت الحكومة عدد من المناطق الحرة بهدف تشجيع الشركات على استيراد المواد الخام ومكونات الإنتاج لتصنيع السلع فى مصر من أجل إعادة تصديرها كمنتج نهائى، وبالتالى فإن تيسير وتسهيل الإجراءات على الاستثمار ساهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة من دول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى، ورغم الامتيازات والحوافز التى قدمتها

(1) Lise Johnson, et al, Investment Incentives: The Bad and the Ugly, Assessing the Costs, Benefits and Options for Policy Reform, the Eighth Columbia International Investment Conference, Vale Columbia Center, Columbia University, 2013, PP 10- 55.

(2) Abdel Fatah,Road Privatization in Egypt: A Comparative Analysis with Great Britain and Hungary, Doctor Thesis, University of Plymouth, Plymouth, 1986, PP. 55- 76.

الحكومة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أنها تمركزت فى أنشطة غير مجدية اقتصادية كالأنشطة السياحية، والخدمات المصرفية البنكية وشركات استثمار الأموال، والمشروعات الصناعية ذات الطابع الاستهلاكى، والصناعات التى يطلق عليها صناعات كيماوية أغلبها صناعات مستحضرات تجميل والعطور، حيث أن هذه الشركات لا تتميز بالروابط الأمامية والخلفية، وكذلك تم إعادة تنظيم القطاع العام فى عام ١٩٧٥ بصدور القانون رقم ١١١، والذى ألغى المؤسسات العامة التى تقوم بدور الشركات القابضة التى تنسق وتخطط وتتابع أنشطة الشركات التابعة.

وفى اطار تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أقر المشرع المصرى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥، والذى يتيح الحرية للقطاع الخاص فى الاستيراد والتصدير كما فى القطاع العام، وبالتالى كان هذا الإجراء أولى الخطوات نحو تفكيك هيمنة وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية، وإفساح المجال أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وسرعان ما امتدت المساعى لجذب FDI إلى قطاعات أخرى مكملة للاقتصاد القومى، حيث أقر المشرع القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ فى شأن انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث سعى المشرع إلى جذب FDI إلى هذه القطاع من خلال حزمة من الحوافز الضريبية التى تمنح كل من يستثمر فى هذا المجال إعفاء ضريبى، بالإضافة إلى أنه أجاز للمستثمرين فى تلك المجتمعات استيراد ما تحتاجه من معدات ومستلزمات دون ترخيص مع اعفائها من الرسوم الجمركية.

وقد تلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ اصدار القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الذى اتاح الفرصة إلى المستثمرين بتكوين شركات المساهمة، وشركات التوصية بالأسهم، والشركات ذات المسئولية المحدودة، ومن ثم أباح المشرع لرؤس الأموال العربية والأجنبية تأسيس هذا النوع من الشركات دون الحصول على موافقة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، كما أكد المشرع على الضمانات التى تتعلق بالحماية كعدم جواز تأميم المشروعات أو تجميدها أو مصادراتها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها، بالإضافة إلى عدم جواز نزع الملكية إلا للمنفعة العامة وبتعويض عادل وفقًا لقيمتها السوقية.

جدول رقم (٢)

الاستثمار العام والخاص خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٣ (سنوات مختارة)

القيمة بالعملة المحلية- بالمليون

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		إجمالى الاستثمار
	القيمة	٪	القيمة	٪	
١٩٧٤	٦١٥	٩٠	٦٠	١٠	٦٨١
١٩٨١/ ١٩٨٢	٤٠٠٠	٨٠	٨٠	٢٠	٤٩٩٠
١٩٨٩/ ١٩٩٠	١١١٨٥	٦٨	٥١٣١	٣٢	١٦٣١٦

المصدر: عبد المنعم راضى، موسوعة مصر الحديثة، القاهرة، المجلد الثانى، ١٩٩٦، ص ص. ٥٥- ٧٥.

واذاء توافر عناصر الانتاج، واتساع حجم السوق، وإصلاح هياكل الأسعار، فوجود عناصر شك أو غموض تكتنف بعض مكونات المناخ الاستثمارى للاقتصاد القومى، وتعدد التشريعات وعدم وضوحها يضعف من استجابة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار فى أى دولة ما، ولذلك عمدت الحكومة إلى اتخاذ قرارًا باصدار تشريعًا منفصلًا عن بقية التشريعات الأخرى يعزز من تدفقات FDI إلى مصر، وانطلاقًا من القوانين والتشريعات السابقة اصدر قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وقد جاء هذا التشريع بديلًا عن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، ويهدف إلى تنظيم الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة بصفة خاصة، ومن أهم التسهيلات التى قدمها هذا القانون عدم خضوع عمليات المناطق الحرة مع مثيلاتها فى الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على النقد والسماح بتحويل الأرباح للخارج، وفى سياق المساعى إلى تهيئة المناخ لجذب FDI حاول المشرع تيسير إجراءات الحصول على التراخيص من خلال المادة (٤٧)، حيث جعلت من مهام الهيئة العامة للاستثمار الحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة عن أصحاب المشروعات على كافة التراخيص اللازمة وفقًا للقوانين واللوائح لإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات، وللهيئة فى سبيل ذلك أن تنشئ لديها مكاتب تمثل كافة الجهات المختصة بمنح التراخيص، والجدول التالى يوضح بجلاء مدى تأثير الإصلاح القانونى والتشريعى على تنامى دور القطاع الخاص كمؤشر عن الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر منذ ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٠م.

وبالرغم من أن الحكومة المصرية إجريت العديد من الإصلاحات التشريعية والقانونية التى أقرها المشرع المصرى لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر من خلال تلك القوانين التى صدرت عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى نهاية الثمانينيات، إلا أن المحصلة كانت متواضعة من الناحية المطلقة والنسبية لتدفقات FDI إلى مصر رغم استمرار تصاعدها يعانى من تباطؤ نموها على نحو ما يوضحه الجدول رقم (٢)، ويرجع ذلك إلى أن الحوافز التى منحتها القوانين المتتالية لم تكن كافية لجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى إغفال القوانين لجوانب هامة تتعلق بتيسير اجراءات الاستثمار ونطاق هذه الاستثمارات ودورها فى بنية الاقتصاد المصرى.

المطلب الثانى

مرحلة الاصلاح الاقتصادى منذ ١٩٩٠م

سبق أن تطرقنا إلى أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشاكل هيكلية، وفجوات تمويلية كونت نقطة انطلاق نحو تبنى برامج اقتصادية لعلاج أوجه الخلل فى الهيكل الاقتصادى ومصادر التمويل، وبالتالى شهدت بداية التسعينيات تحولًا فكريًا فى إدارة الاقتصاد المصرى عندما عاودت إلى الفكر السائد قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادى، وذلك من خلال اعتمدها على استراتيجية تنموية جديدة قوامها الاعتماد على آلية السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص فى عملية النمو والتنمية الاقتصادية، ورفع كفاءة الاقتصاد المصرى، وبالتالى سعت الحكومة إلى تحسين الحوافز الاستثمارية من خلال سن القوانين والتشريعات بشكل يضمن زيادة تدفقات FDI، علاوة على إصلاح العديد من القوانين ذات الصلة بالاستثمار والإجراءات المنظمة للنشاط الاقتصادى، والتى كانت تمثل تحديًا أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر، وتلى هذه الإجراءات تبنى الحكومة عدد من البرامج التى تجعل الاقتصاد المصرى أرض خصبة للممارسات الاستثمارية؛ ومنها: برامج الخصخصة التى تم بمقتضاها نقل العديد من المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية خصوصًا العربية منها على الاستثمار داخل البلاد، الأمر الذى أدى إلى إرتفاع قيمة صافى الاستثمارات.

وإزاء التحديات التى واجهت المستثمرين الأجانب عند اتخاذ قرارهم بالاستثمار، والتى فشلت القوانين المتتالية فى تذليل معظمها فى البيئة الاستثمارية قبل عملية الإصلاح فى مصر عام ١٩٩٠، فقد أصبح من الضرورى وفقًا لهذه التحديات والاتجاهات الحديثة سن قوانين وتشريعات تعمل بشكل مباشر على تشجيع الاستثمار وتتفادى نقاط الضعف التى تشوب معظم القوانين التى تقوم بتنظيم استقدام FDI قبل عملية الاصلاح فى مصر عام ١٩٩٠؛ وهما: قانون حوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم ٨٣ لعام ٢٠٠٢، وقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، والقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والخاص بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل قانون ضريبة المبيعات، وقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ باصدار قانون بانشاء المحاكم الاقتصادية، وصدور القانون رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل المادة ١٢٦ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة، وقانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، وكذلك هناك قرارات وزارية عملت على اصلاح معوقات الاستثمار الخاص بشكل مباشر فى مصر مثل قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بشأن زيادة نسبة المساحة المسموح بالبناء عليها، وقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٠٧ بشأن حوافز المشروعات الصناعية بمحافظات الصعيد، وصدور قرار وزير الاستثمار رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.

بناءً عليه تركز الدراسة بشكل تفصيلى على تحليل أربعة قوانين رئيسية، وهى التى تتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر بشكل مباشر، وتمثل حجر الزاوية فى القوانين والتشريعات المكملة التى تهتم بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر؛ أولها: قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧،ثانيها: قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤،ثالثها: قانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، رابعها: قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

أولًا: قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

تجدر الإشارة إلى التطرق للعامل الرئيسى الذى دفع للاصدار هذا القانون، ويتمثل فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عام ١٩٩٠م،والذى تبنته مصر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين نتيجة تدهور الاقتصاد المصرى، والذى دل عليه بارتفاع إجمالى المديونية الخارجية التى وصلت إلى حوالى ٤٩ مليار دولار، وارتفاع نسبة الدين الخارجى لاجمالى الناتج المحلى الإجمالى التى بلغت ١٥٠٪، وتفاقم عجز الموازنة إلى ٢٠٪ من GDP، وإرتفاع معدلات التضخم إلى ٢٠٪، وإنخفاض معدل الفائدة الحقيقى إلى سالب ٦٪، وعدم قدرة الاحتياطى من النقد الأجنبى تغطية واردات مصر إلا ثلاثة أسابيع فقط، وبالتالى تضمنت أجندة البرنامج لعلاج المشكلات التى تعانى منها الاقتصاد المصرى تقليص حجم القطاع العام، وإزالة العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات لتهيئة المناخ أمام الاستثمار، ورفع القيود المفروضة على الأسعار، وتخفيض المعونات لدعم السلع والخدمات، وأخيرًا تشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى جميع القطاعات بما فى ذلك القطاع المالى من خلال إزالة العوائق والإجراءات التى تعترض قدوام الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر.(١)

ونتيجة إلى المعطيات التى سبق ذكرها فقد أقر المشرع القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بغية تحقيق هدفين رئيسيين؛ أولهما: التغلب على تعدد الحوافز التى تمنحها التشريعات، وتضارب معظم القوانين التى تقوم بتنظيم عمل الاستثمار فى مصر، ثانيهما: تحقيق أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى التى تبنته الحكومة المصرية بالتعاون مع مؤسستين دوليتين كالبنك وصندوق النقد الدوليين.

بالرغم من تقارب بنود قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ مع قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، إلا أنهما مختلفان من حيث الأهداف، حيث الأخير كان يهدف إلى تنظيم وجود الاستثمار فى مصر بصفة عامة، بينما الأول تواجدها يكمن فى تحقيق أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى، ولكن إضافة إليه بعض المواد التى من شأنها تيسير إجراءات قدوم الاستثمار، والتى تتغلب على التحديات التى تواجه المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه كالتراخيص وإنهاء إجراءات التأسيس، ومن أهم الأدوات التى استخدمت لتحقيق برنامج الاصلاح

(1) Road, Investing in Egypt, Committee for Middle East Trade, London, 1997, PP. 110- 130.

الاقتصادى فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ضمانات وحوافز الاستثمار التى سعى المشرع من خلالها إلى تهيئة البيئة الاستثمارية وجعلها مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتى تمثلت فيما يلى:

الضمانات القانونية

قد شهدت هذه الفترة اقرار العديد من القوانين التى تتعلق بالاستثمار بكافة أنواعها؛ ومنها: قانون شركات الأموال رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، والذى تم تعديله عام ٢٠٠١ ليضم مصلحة شركات الأموال، وقانون التأجير التمويلى رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ ولائحته التنفيذية، وقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون التمويل العقارى رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١، وهذا ما جعل المشرع يقوم بتفويض الهيئة العامة للاستثمار كجهة إدارية مختصة دون غيرها للتصرف فى شئون الاستثمار خصوصًا بتطبيق أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، ويرجع ذلك إلى رغبة المشرع فى توحيد جهة الاختصاص بشأن تأسيس المشروعات المختلفة. أما بالنسبة إلى الضمانات القانونية فقد جاءت أكثر وضوحًا ومتمشيًا مع أهداف الدولة الاقتصادية، والتى تتعلق بالحرية الاقتصادية الكاملة وفقًا لما جاء بالباب الثانى من المواد من (٨- ١٥)، والتى تقضى بعدم جواز التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة أو الحجز عليه (باستثناء فى الحالات الخاصة بتحصيل الأموال الخاصة بالضرائب بموجب القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٧)، بالإضافة إلى الحرية الكاملة فى تسعير منتجاته، وحرية المستثمر فى الاستيراد والتصدير بالذات أو بالوساطة دون الحاجة للقيد فى سجل المستوردين أو المصدرين لمستلزمات الإنتاج والالآت والمعدات اللازمة لممارسة نشاطه.

كذلك أتاح القانون وساليتين رئيسيتين لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة؛ أولهما: لجان تسوية المنازعات التى تم تشكيلها داخل الهيئة العامة للاستثمار من أجل تسوية النزاعات بين المستثمرين وأى من الجهات الإدارية، ولكن قرارات اللجنة تكون بمثابة توصيات وغير الزامية لآى من المستثمر والجهات المتنازع معها، ثانيهما: اللجان الوزارية، وهى التى يتم تشكيلها فى حالة رفض قرارات لجان تسوية المنازعات الخاصة بالهيئة العامة والاستثمار، وذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وقراراتها ملزمة واجبة النفاذ دون الاخلال بحق المستثمر فى اللجوء للقضاء.

الضمانات الاقتصادية «الحوافز»

أما فيما يتعلق بالضمانات الاقتصادية للمستثمرين الأجانب التى توحى برغبة الدولة المضيفة فى استضافة استثماراته المباشرة وغير المباشرة، فقد أقر المشرع بالباب الثالث (المواد من ١٦ إلى ٢٧) «٢» إعفاء عقود تأسيس المشروعات وكافة العقود المتعلقة بالنشاط كعقود تسجيل الأراضى والقروض والرهن اللازمة لإقامة المشروع من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والشهر لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها فى السجل التجارى، بالإضافة إلى إعفاء ما يتم استيراده من الآت ومعدات وأجهزة لازمة لمزاولة النشاط أو بدء الإنتاج من الرسوم الجمركية بواقع ٢- ٥٪ من قيمتها.

كذلك وضع القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ حدًا للمشكلات التى يواجهها المستثمرين فيما يخص تخصيص الأراضى بغرض الاستثمار، حيث منح القانون للوزير المختص حق الاقتراح على مجلس الوزراء بتخصيص الأراضى فى مناطق معينة دون مقابل لغرض الاستثمار (أراضى الصعيد) على أن تقوم هيئة الاستثمار بتسير الإجراءات من خلال نظام الشباب الواحد، وتتوالى المحافظات عملية المتابعة والاشراف على تلك الاستثمارات، وتقييم مدى التزاماتها بالاشتراطات التى وضعتها الدولة فى استغلال الأراضى بغرض الاستثمار، وذلك للتأكد من كفاءة تلك الاستثمارات واتساقها مع المصلحة العليا للبلاد، بالإضافة إلى التغلب على مشكلة تعدد جهات الاختصاص فى شأن تحديد ولاية أراضى الدولة.

كما يوجد حوافز اضافية أقراها القانون، ولكن فوضت الهيئة العامة للاستثمار منح هذه الحوافز بعد موافقة مجلس الوزراء، وعلى أن تكون هذه الحوافز مرتبطة بعدد من الاشتراطات؛ وأهمها: أن تكون مصدر هذه الاستثمارات الشركات الدولية ذات الشهرة العالمية، والتى تساهم فى تغطية الانتاج المحلى للدولة المضيفة والأسواق المجاورة، بالإضافة إلى أن هذه الأسواق تساهم فى نقل التكنولوجيا المتطورة، وبالتالى اتاح المشرع حق الإقامة للأجانب المستثمرين وأسرهم، وعدم التزام المنشآت والشركات بمساهمة العاملين فى الإدارة على أن يبين بنظام الشركة طريقة اشتراك العاملين فى ادارتها حتى لا تمثل عائقًا أمام اقتصاد السوق.

بناءً عليه سعت الحكومة المصرية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اتباع صيغ قانونية متطورة متمثلة فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧،

تتعهد للمستثمر الأجنبى بالحفاظ على استثماراتهم، ويضمن تحويل رؤوس أموالهم وارباحهم بسهولة متناهية، بالإضافة إلى ضمان حق الدولة فى أن تحدث هذه الاستثمارات تطور حقيقى فى طرق ووسائل الانتاج، ولكن القانون رقم ٨ تعرض إلى المزيد من الانتقادات، وأهمها ما يلى:

١. عدم تطرق القانون إلى تصفية المشروع وتحويل أرباحه أو رؤوس أمواله إلى الخارج.

٢. عدم توافر أدوات قانونية تتيح للمستثمر اللجوء إلى التحكيم الدولى.

٣. انخفاض كفاءة أدوات تحفيز الاستثمار.

٤. عدم اعطاء أولوية إلى المشروعات ذات الطابع القومى.

٥. عدم الزام الشركات الأجنبية بمساهمتها فى الحد من المشكلات الاجتماعية كتفاقم معدلات البطالة.

٦. تباطؤ اجراءات بدء المشروعات.

وبالتالى الانتقادات التى تم ذكرها كانت نقطة انطلاق إلى اطار قانونى جديد، وكان قوام هذا التطوير عندما أقرالمشرع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤.

ثانيًا: قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤

انطلاقًا من الانتقادات التى وجهت إلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والتى كانت مصدر قلق إلى العديد من المستثمرين خصوصًا فيما يتعلق بتسير الإجراءات، لما يعانيه المستثمرين من تعقد وتباطؤ فى اجراءات الاستثمار عند انهاء خدماتهم، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف هذه الاجراءات انذاك، فقد اتخذت الحكومة المصرية عدد من الإجراءات التى تحد من المعوقات التى تقف عائق أمام الاستثمارات الحالية أو الاستثمارات المرتقبة، ومن أهم هذه الخطوات اقرار القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠٠٢ بشأن انشاء مجمع خدمات الاستثمار بالهيئة العامة وفروعها لكى تؤدى جميع الخدمات اللازمة للمستثمرين فى مكان واحد، وذلك بهدف تبسيط إجراءات انشاء وتشغيل المشروعات.

والجدير بالذكر أن القانون رقم ١٣ جاء مكملاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، حيث إضاف باب رابع إلى القانون رقم ٨ بشأن تيسير كافة إجراءات الاستثمار، بجانب استقدام موارد ترفع من كفاءة القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، إذ سمح المشرع تحديد رأس مال الشركات بأى عملة قابلة للتحويل، وإعداد ونشر قوائمها المالية بهذه العملة والاكتتاب بنفس العملة فى حالة الاستثمار غير المباشر، علاوة إلى استحداث نظام الدفع المركزى، بمعنى سداد المستثمر للهيئة العامة كافة الرسوم المطلوبة من الجهات المعنية بالمشروع تيسيرًا على المستثمرين.

ثالثًا: قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥

بالرغم من أن الحكومة المصرية قامت بادخال العديد من التعديلات على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار لعام ١٩٩٧، وذلك من أجل التغلب على نقاط الضعف التى يعانى منها المستثمرين الأجانب، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل اذاء تردى الأوضاع الاقتصادية وتدهور المناخ السياحى منذ ثورة ٢٥ يناير مرورًا بثورة ٣٠ يونيو وحتى الأن، ولهذا اقرت الحكومة المصرية إطار قانونى جديدوكفء يتناسب مع الاتجاهات الحديثة فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعزز من معدلات النمو الاقتصادىويلبى متطلبات التنمية الاقتصادية، وبالتالى جاء القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ لتهيئة مناخ الاستثمار لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية لتدعيم الاقتصاد القومى ككل.

ويتضمن القانون رقم ١٧ تعديلات بعض أحكام قانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ بصفة أساسية، وأهم هذه التعديلات ما جاء بشأن فترة إنهاء الترخيص وفض المنازعات وتصفية الشركات، بالإضافة إلى أن القانون استحدث لأول مرة حوافز جديدة تحض على الاستثمار فى مصر بكثافة، وفيما يلى أهم هذه التعديلات:

إنهاء الترخيص لتأسيس الشركات: نص القانون رقم ١٧ فى المادة ٥٥ أن الهيئة العامة للاستثمار سوف تتولى إصدار الترخيص فى مدة لا تتجاوز عن ١٥ يومًا من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة، على أن يكون ذلك من خلال مكاتب الهيئة العامة للاستثمار وفروعها.

آلية جديدة لفض المنازعات وتصفية الشركات: يطبق القانون رقم ١٧ أليتين جديدتين لفض المنازعات وتصفية الشركات فى مصر، أولهما: تتشابه مع نص المادة

فى قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤، إلا أن الاختلاف فى تحديد مدة نظر دعاوى النزاعات من قبل الهيئة العامة ومدى الزاميتها إلى ١٥ يوم، وأن تصدر قرارها خلال ٦٠ يومًا على أن تكون ملزمة للهيئة، ثانيهما: الآلية التى تتعلق برئيس الوزراء تم اختصار نظر كافة الشكاوى وتصدر قرارها خلال ٣٠ يومًا، فضلًا عن اقرار مادة تخص الوظيفة الاجتماعية لرأس المال.

دفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين: استحدث القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ حافز يقضى بدفع الحكومة حصة التأمينات للعاملين عن الشركة، بالإضافة إلى تحمل جزء من تكلفة إنشاء البنية التحتية للأراضى الزراعية والصناعية والعقارية، بالإضافة إلى الفصل بين المسئولية الجنائية والتجارية، كما تضمن وضع حد أقصى ١٢٠ يوم للتصفية والخروج من السوق إذا لم ترد الجهة على الشركة.

وبالرغم من المواد المستحدثة فى قانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ من مزايا وحوافز للمستثمرين مقارنه بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، وتعديلاته فى القانون رقم ١٣ لعام ٢٠٠٤، إلا أنه لم يكن كافيًا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد نتيجة إلى تراجع تدفقات FDI من ٣,٢٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ٢,١٥٧ مليا دولار أمريكى عام ٢٠١٦،(١) بالإضافة إلى تباطؤ ارتفاع حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبى من ١٥,٤ مليار دولار أمريكى إلى ١٧,٣ مليار دولار أمريكى فى نفس الفترة،(٢) ومن ثم هذه المعطيات لم تلبى المتطلبات الحكومية للتحول من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة نتيجة إلى أغفال القانون لجوانب مهمة تتعلق بطبيعة الاستثمارات ودورها فى عملية التنمية المستدامة، وهو ما دفع إلى اقرار قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧.

رابعًا: قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

مما لاشك فيه، أن هناك مشكلات جذرية واجهت الاقتصاد المصرى عقب ثورة ٣٠ يونيو نتيجة إلى التوسع فى برامج التنمية المستدامة خصوصًا البنية التحية، وتراكم العديد من المشاكل الهيكلية، وانخفاض مصادر الدخل القومى بسبب تراجع أداء ثلاثة قطاعات رئيسية هما: الاستثمار الأجنبى المباشر، والسياحة، والتجارة الخارجية، وهو ما يقوض من أداء الاقتصاد الكلى ويجعل الأزمات المالية أكثر حده على الاقتصاد القومى ككل.

(١) قاعدة بيانات الاونكتاد ٢٠١٧.
(٢) البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، القاهرة، إعداد مختلفة.

بناءً عليه ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية فى تدهور أوضاع الاقتصاد المصرى منذ عام ٢٠١١، وأدركت الحكومة المصرية أن برامج الصندوق والبنك الدوليين هى بمثابة علاج ناجح لما يعانيه الاقتصاد المصرى من أوجه خلل ومشكلات متراكمة، وقد بدأت الحكومة المصرية فعليًا فى نوفمبر ٢٠١٦ بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى بمساعدة من صندوق النقد، ولقد انقسم البرنامج إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: الإصلاح المالى «قصير الأجل»

١. تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة «إصلاح السياسات الضريبية، ترشيد الانفاق الحكومى».

٢. رفع كفاءة السياسة النقدية «استخدام أدوات غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية»

٣. تحرير التجارة الخارجية «تحرير سعر الصرف، الحد من العوائق الجمركية وغير الجمركية، عقد اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية، تعزيز الاستثمار المحلى الأجنبى».

٤. إجراء إصلاحات تشريعية وقانونية خصوصا فيما يتعلق بتدفقات FDI.

المرحلة الثانية: الإصلاح الاقتصادى «طويلة الأجل»

١. تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومستدام.

٢. العمل على زيادة تنافسية الاقتصاد، والاعتماد على الإنتاج الصناعى لزيادة الصادرات، وزيادة معدلات نمو فرص العمل.

٣. زيادة الاستثمارات فى البنية الأساسية والخدمات العامة الرئيسية.

٤. خفض الدين الحكومى إلى نحو ٨٠٪ من GDP خلال خمس سنوات.

٥. تصحيح الاختلالات المالية خصوصًا فيما يخص ميزان المدفوعات.

٦. إصلاح القطاع العام.

ونتيجة إلى تفاقم أزمة الاحتياطيات النقدية من العملة الأجنبية، قام صندوق النقد الدولى بمنح مصر قروضًا ميسرة فى إطار تسهيل التصحيح الهيكلى الموسع بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكى، وذلك لتدعيم برنامج الإصلاح الاقتصادى بها، وتحقيق معدلات النمو الاقتصادى المستهدفة، وتخفيض كل من معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة.(١)

بناءً عليه استمرت الحكومة فى تطبيق سياسات تعزيز استقرار الاقتصاد الكلى واستكمال إجراءات التصحيح، ويعد عام ٢٠١٦ بمثابة نقطة تحول فى التشريعات والقوانين المصرية، فلقد تم إصدار القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الذى يمهد الطريق لتدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تيسير إجراءات الاستثمار، وتذليل المعوقات التى تواجه المستثمرين الحاليين والمرتقبين، ومعالجة نقاط الضعف التى تعانى منها القوانين والتشريعات السابقة، وفى ضوء هذه المساعى توسع المشرع المصرى فى منح الضمانات والحوافز للمستثمرين الأجانب بشكل يمثل عبء على كاهل الدولة، وهو ما يتضمنه القانون رقم ٧٢ على النحو التالى:

الضمانات القانونية

يعمل الإطار القانونى فى آى دولة ما على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال توافر قوانين واضحة ونفاذه تقلل من حجم المخاطر السياسية والاقتصادية الذى يتعرض لها المستثمر، حيث يتعرض المستثمر فى بعض الأحيان إلى مخاطر المصادرة المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى انتيابه بالعديد من الشكوك حول مدى كفاءة مؤسسات الدولة مثل فاعلية المؤسسات المحلية لحماية حقوق الملكية الفكرية وفض المنازعات، ومن أهم التطورات التى طرآت على القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ فيما يخص ضمانات الاستثمار فى مصر ما يلى:

لم يعد وفق هذا القانون تمييز بين الاستثمار الخاص والعام أو المستثمر المقيم وغير المقيم، ومن ثم تمتع المشروع الاستثمارى الأجنبى وفقًا لأحكام هذا القانون بما لما للمشروع الاستثمارى المحلى، وهو ما جاء بالباب الثانى من المادة (٣) من حيث تمتع جميع الاستثمارات المقامة فى مصر بالمعاملة العادلة والمنصفة، وأن تكفل الدولة للمستثمر الأجنبى معاملة مماثلة لتلك التى تمنحها للمستثمر الوطنى، ولا تخضع لآى إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتميز.

(١) أسماء محمد، وسهير رزق، وأخرون، أثار برامج الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية. https://democratica?P=٤٧١٨٦.

قام المشرع بالتوسع فى الضمانات الممنوحة للمستثمرين عما سبقتها فى القوانين السابقة وفقًا لما جاء فى الباب الثانى من المواد (٤- ٨) من حيث عدم جواز تأميم المشروعات الاستثمارية، ولا نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية باستثناء فى حالة المنفعة العامة على أن يعوض المستثمر بالقيمة الاقتصادية العادلة، بالإضافة إلى أن المشرع تطرق إلى الحظر عن الطريق الادارى سواء بفرض الحراسة أو التحفظ والحجز والمصادرة أو تجميد الأموال لتلك المشروعات إلا بحكم قضائى نهائى باستثناء فى حالة تخلف المستثمر عن سداد ديون الغير أو المستحقات الضريبية والاشتراكات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية المستحقة للدولة، كذلك حظر المشرع على الجهات الادارية إلغاء التراخيص الصادرة أو وقفها للمشروع الاستثمارى، أو سحب العقارات التى تم تخصيصها للمشروع بشروط محددة.

تطوير أدوات تسوية منازعات الاستثمار وفقًا لما جاء بالباب الخامس من المواد (٨٢- ٩١)، حيث تم إضافة وسيلة غير متعارف عليها فى القوانين السابقة، وهى اللجوء إلى المركز المصرى للتحكيم والوساطة كشخصية اعتبارية.

تأكيد المشرع المصرى على أهمية الملكية الفكرية وحمايتها وتعزيز مفرداتها وفقًا لما جاء بالباب الأول بأن حقوق الملكية الفكرية والحقوق المعنوية هى التى تستخدم فى إنشاء المشروعات أو التوسع فيها كبراءات الاختراع والعلامات والأسماء التجارية المسجلة.

الضمانات الاقتصادية « الحوافز الاستثمارية »

تلعب الحوافز الاستثمارية دورًا هامًا فى تهيئة مناخ الاستثمار لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولذلك تتسابق معظم الدول على تقديم المزيد من الحوافز الاستثمارية إلى المستثمرين الأجانب لجذب استثماراته إليها، إلا أن الأفراط والمغالاة فى تقديم الحوافز يمثل عبء على كاهل الدولة، ولذلك تنوعت حوافز الاستثمار التى تمنحها التشريعات والقوانين لتحفيز المشروعات الاستثمارية للعمل فى الدولة المضيفة، وتختلف هذه الحوافز فى الدول تبعًا إلى سياساتها وأهدافها ذات الأولوية، ومن أكثر أنواع الحوافز الاستثمارية شيوعًا الحوافز الضريبية وغيرها من الصور المالية التى تتمثل فى تقديم الدعم المالى، أما الاختلاف فيكمن فى طبيعة الدول سواء نامية أو متقدمة، حيث اتجهت معظم البلدان النامية إلى استخدام

الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات محدودة، بينما نجد الدول الصناعية قد قامت بالغاء الصور التقليدية للحوافز والاعتماد على أدوات غير تقليدية فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها إلى قطاعات تنموية حقيقية.(١)

وقد اعتمد هذا القانون على الحوافز الضريبية لجذب FDI إلى مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية محددة، وبالتالى ينطوى الفصل الثانى على مجموعة من الأشكال وصور الاعفاءات الضريبية سواء اعفاءات ضريبية دائمة أو مؤقتة، والمهم أنه يتضمن مزيج من الحوافز الضريبية لجذب أنواع مختلفة من الاستثمارات الدولية، ويختلف هذا المزيج حسب نوع الاستثمار والمجالات والمناطق الجغرافية التابع لها.

وبالرغم مما اشتمل عليه قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ من مزايا وحوافز للمستثمرين، إلا أنه لم يختلف فى فلسفاتها ومنهجاها عن منظومة القوانين التى سبقته باستثناء وجود خريطة استثمارية، وإبراز الدور المجتمعى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالى ضعف دور الحوافز الضريبية فى جذب FDI، حيث الأمر لم يتوقف بالأساس على هذه النوع من الحوافز وحدها فى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وأن الأمر يتوقف على الحوافز التى تحض على الإنتاج وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد والعائد، ومن ثم فان المحصلة كانت متواضعة بشكل كبير سواء من ناحية حجم ما تدفق إلى مصر من هذه الاستثمارات، أو من ناحية عدم استقرارها وتذبذبها، وهو ما يوضحه الشكل رقم (٣).

ولقد انطوى الاطار التشريعى رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ على عدد من نقاط الضعف، وأهمها ما يلى:

يفرض المشرع قيدًا رئيسين على المستثمرين الأجانب فى المادة ٨ بعدم استقدام عمال أجانب إلا فى حدود ١٠٪ من إجمالى العاملين بالمشروع، ويجوز زيادة هذه النسبة إلى ٢٠٪ من إجمالى العاملين بالمشروعات، وذلك فى حالة عدم إمكانية توفير عمالة وطنية تمتلك المؤهلات اللازمة، ويجوز فى حالة المشروعات الاستراتيجية بعد موافقة المجلس الأعلى للاستثمار بشرط مراعاة تدريب العمالة الوطنية، وبالتالى هذا يتعارض مع الأطر التشريعية فى الدول الناشئة والمتقدمة، حيث يعطى قانون

(1) Lise Johnson, et al,Investment Incentives: The Bad and the Ugly, Assessing the Costs, Benefits and Options for Policy Reform, the Eighth Columbia International Investment Conference, Vale Columbia Center, Columbia University, 2013, PP 10- 55.

الاستثمار فى تركيا لعام ١٩٩٨، وقانون حماية الاستثمار فى جنوب أفريقيا لعام ٢٠١٥ مطلق الحرية للمستثمرين فى تشغيل العمالة الأجنبية.

التوسع فى الحوافز الاستثمارية التى يحصل عليها المستثمر من الناحية القطاعية والجغرافية، وعدم ربطها بمشروعات استثمارية محددة تساهم فى تحقيق الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد المصرى على عكس قانون حماية الاستثمار فى جنوب أفريقيا لعام ٢٠١٥ الذى يربط العديد من الحوافز بقطاع الزراعة، بالإضافة إلى إتباع المشرع الحوافز التقليدية لجذب الاستثمارات الأجنبية والانصراف عن تبنى حوافز تؤدى إلى الإسراع من معدلات الإنتاج كإعفاءات الإهلاك وائتمانات ضريبة الاستثمار.

التوسع فى الضمانات الممنوحة إلى المستثمرين الأجانب بنص المواد من ٣- ٦، من حيث عدم جواز التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة والحجز عليه، والحرية الكاملة فى تسعير منتجاته، وحرية المستثمر فى الاستيراد والتصدير بالذات أو بالوساطة دون الحاجة للقيد فى سجل المستوردين أو المصدرين لمستلزمات الإنتاج والالآت والمعدات اللازمة لنشاط، وذلك على عكس قانون حماية الاستثمار فى جنوب أفريقيا لعام ٢٠١٥ الذى يحيل هذا الأمر إلى نص المادة (٢٥) من الدستور الجنوب الأفريقى. بالتالى أن نص المواد الحمائية لم يختلف كثيرًا عن مواد القوانين التى سبقته خصوصًا عندما أقر المشرع أن قانون الاستثمار وليس الدستور هو من يتصدى إلى محاولات تأميم المشروعات الاستثمارية، ويجوز التأميم ونزع الملكية للمنفعة العامة مع تعويض عادل يقدر بالقيمة الاقتصادية، ومن ثم فمن الأجدى أحالت هذه المادة إلى الدستور المصرى نتيجة أن القوانين عرضه من حين لآخر للتغير والتعديل بسهولة على عكس من الدساتير التى تتطلب إجراءات مطولة، وهذا يبعث بالثقة لدى المستثمرين على استقرار الأوضاع وقدوام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى أنه يجب تعويض المتضرر بالقيمة السوقية وليس الاقتصادية.

يسعى المستثمر الأجنبى دائمًا إلى الاطمئنان على حقه عند تحويل أمواله وأرباحه إلى الخارج، أو اتخاذ الدولة إجراءات تعسفية تهدد استثماراته، وتضارب السياسات، وبالتالى اتاحت جميع القوانين السابقة والحالية الحق فى التظلم من القرارات السلبية الصادرة عن الادارة عند إضافة إعباء مالية أو إجرائية على المشروع الاستثمارى، ومن ثم يمثل حق المستثمر فى التظلم من قرارات جهة الإدارة ضمانه

مهمة للمستثمر الأجنبى فى مواجهة تلك القرارات، وهو ما فعله المشرع المصرى من خلال منح الأجنبى الحق فى التظلم من خلال لجان فحص التظلمات، وكذلك لجان التسوية مثل اللجنة الوزارية لفض المنازعات المتعلقة بالاستثمار، ويشهد الواقع العملى تطورًا نسبيًا فى الإطار التشريعى بامكانية حل منازعات الاستثمار من خلال المركز المصرى للتحكيم والوساطة، حيث أقر المشرع فى المادة ٩٠ بأنه يجوز تسوية منازعات الاستثمار باستخدام الوسائل الودية أو البديلة مثل التفاوض والوساطة والتوفيق، ثم اللجوء إلى القضاء الوطنى، تم التعرض لفكرة التحكيم كوسيلة لحل منازعات الاستثمار من خلال دور المركز المصرى للتحكيم والوساطة، ولكن من المبادئ التى قررتها المحكمة الدستورية العليا المصرية بشأن المنازعات الاستثمارية عدم إلزامية حل المنازعات عن طريق التحكيم، حيث إن الحكم مصدره الاتفاق سواء كان موضوع التحكيم نزاعًا قائمًا أو محتملًا، بالإضافة إلى عدم التطرق أو الايجازه بوضوح باللجوء إلى التحكيم الدولى، على عكس قانون حماية الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٥ فى جنوب أفريقيا بأنه يجوز للمستثمر اللجوء إلى التحكيم الدولى عقب الانتهاء من مراحل حل النزاعات بالوسائل التى أقرها قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية، ولذلك تعد المادة ٩٠ قيدًا على عملية تشجيع الاستثمارات ونمو التجارة الخارجية وازدهارها.

المبحث الثانى

مراحل تطور البنية المؤسسية فى مصر

خلفت العولمة ومفرزاتها ورائها تحديات عديدة تقف عائق أمام الاقتصاديات النامية والمتقدمة، ومن أهم هذه التحديات بناء القدرات المؤسسية التى تساهم فى اندماج اقتصاد ما فى الاقتصاد العالمى خصوصًا فى حالة إخفاق السياسات الإصلاحية فى تطوير المؤسسات التى تسعى إلى تطبيق هذه السياسات والحد من نتائجها السلبية، وبالتالى فان غياب أو ضعف المؤسسات التى تهتم بتنفيذ السياسات بكفاءة يجعل السياسات المتبعة عرضه إلى التشويهات والأزمات المتلاحقة، فعلى سبيل المثال نجد أن شرط عضوية كوريا الجنوبية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) فتح حساب لرأس المال دون مراعاة لمدى كفاءة الأطر التشريعية المالية، الأمر الذى أدى إلى أزمة مالية ونقدية طاحنه قوضت من أداء الاقتصاد الكلى.(١)

كذلك أدت التطورات المالية والاقتصادية والتشريعية المتلاحقة فى الدول الآسيوية إلى وقوع الأزمة المالية عام ١٩٩٧، حيث أن المؤسسات المالية والاقتصادية كانت تعانى من عدة مشكلات أدت إلى ضعفها وهشاشتها، وقيدت من أدائها عندما قامت بتطبيق السياسات ومتابعتها بشكل غير ملائم مع هذه التطورات.(٢)

وبالرغم من أن اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) حققت تطورًا ملحوظًا فى حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة، إلا أنها ما زالت تمثل أقل من ٢٪ من إجمالى الاستثمارات على الصعيد العالمى، ويرجع ذلك إلى ضعف الاطار المؤسسى وما ينتج عنها من بيروقراطية وجمود فى بيئة الأعمال تعيق قدوم الاستثمارات، وتقيد من عمليات التوسع فى المشروعات الاستثمارية المالية، وبالتالى حتى تتمكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى تحقيق مركز تنافسى بين اقتصاديات دول العالم يجب مواجهة التحديات التى تقف عائق أمام تطور معدلات النمو فى قطاعى الإنتاج والعمالة، وبما يضمن التقليل من الممارسات

(1) Ralf J. Leiteritz, Capital Account Policy in South Korea: The Informal Residues of the Developmental State, the Korea Foundation for Advanced Studies (KFAS) for Support, Colombia International, No 83, 2014, PP 236- 259.

(2) Suk H. Kim and Mahfuzul Haque, the Asian Financial Crisis of 1997: Causes and Policy Responses, Multinational Business Review, Vol 10, 2002, P 37.

البيروقراطية المقحفة، وذلك من خلال تطور الاطار المؤسسى والسياسات المؤسسية التى تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال من أجل خفض تكلفة الأعمال،وزيادة الشفافية وتدفقات الاستثمارات المجدية اقتصاديًا.(١)

بناءً عليه تأتى أهمية البنية المؤسسية فى تفعيل دور الاقتصاد بشكل مستدام لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ولم يتوقف الدور على هذا بل يمتد ذلك إلى لعب دورًا أساسيًا فى خلق البيئة المحفزة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية وجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول

مرحلة ما قبل الاصلاح الاقتصادى ١٩٩٠م

تخول التشريعات المتلاحقة الهيئة العامة للاستثمار للقيام بمهمة إصلاح البنية المؤسسية، وتهيئة المناخ الاستثمارى لتعزيز تدفقات FDI إلى مصر، وبما يؤدى إلى رفع معدلات الناتج المحلى الإجمالى وخلق فرص العمل، وتنمية الصناعات التصديرية والحد من معدلات نمو الاستيراد، والاندماج السلمى فى الاقتصاد العالمى.

ويعود تاريخ انشاء الهيئة العامة للاستثمار إلى نص المادة ١١ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ تحت مسمى الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والمناطق الحرة، وتتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وكانت تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أنذاك، وأهمها ما يلى:

١. دراسة الاتفاقيات والتنظيمات الدولية والإقليمية التى تؤمن بالاستثمار، واقتراح ما تسفر عنه هذه الدراسات من الانضمام إليها.

٢. إعداد قوائم بأنواع النشاط والمشروعات التى يدعى المال الأجنبى إلى المساهمة فيها وتحديد نصيبة فى رأس مال هذه المشروعات.

٣. اتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها إعلام السوق الدولى لرأس المال، والدول المصدرة لرأس المال بالقوائم المعتمدة والمشروعات الاقتصادية التى يجوز الاستثمار فيها.

(١) ماجدة شلبى، التوجهات الدولية والإطار المؤسسى فى مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨ ص ١٦٤.

٤. بحث الطلبات المقدمة من المستثمرين والبت فيها، واعتماد الحصص العينية والحقوق المعنوية التى ترد من الخارج وتقييمها على ضوء المستندات المقدمة والأسعار العالمية وأداء الخبراء المتخصصين.

٥. تسجيل المال الوارد بوحدات العملة التى ورد منها اذا ورد نقدًا، وتقويم الحصة العينية للمال الوارد من الخارج.

٦. الموافقة على تحويل صافى الأرباح إلى الخارج بعد تجنيب الاحتياطيات والمخصصات التى تقتضيها القوانين.

بناءً عليه تعانى الهيئة العامة من مشكلات تقوض من أدائها عند محاولة استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنها: ضعف الإمكانيات المالية الخاصة بها، حيث أن موازنتها من الموازنة العامة للدولة، كما لا تقوم الهيئة باقتراح مشروعات استثمارية، والإشراف على السياسة الاستثمارية وتقيمها، وكذلك اتساع دائرة التعاون مع الأجهزة الحكومية أدى إلى ضعف قدرة الهيئة فى مجال الاستثمار، بالإضافة إلى ضعف دور الهيئة فى الترويج والتشجيع على الاستثمار فى مصر.

لذلك لجأ المشرع إلى تطوير أداء الهيئة العامة للاستثمار من خلال إصدار تشريع جديد يراعى نقاط الضعف ويعزز من مراكز القوى للهيئة، فتم اصدار قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، والذى لم يذهب بعيدًا عن أهداف الهيئة فى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١، إلا أنه أضاف عدة أهداف من أجل تعزيز ثقة المستثمر على الاستثمار فى مصر؛ وأهمها: وضع النظم الكفيلة بتيسير سبل الضمان والتأمين لمختلف مخاطر الاستثمار، وتخصيص الأراضى وإبرام العقود الخاصة بها واللازمة للمشروعات بالنيابة عن الجهات المختصة، والحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة عن أصحاب المشروعات على كافة التراخيص اللازمة لانشاء وإدارة وتشغيل المشروعات، وقد فوض المشرع الهيئة فى إمكانية إنشاء مكاتب لديها تمثل كافة الجهات المختصة بمنح تلك التراخيص لتيسير الإجراءات، وبالتالى أدت هذه الإجراءات إلى تنامى دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته فى الاقتصاد القومى، حيث ارتفعت نسبة مشاركته فى GDP من ٢٠٪ خلال الفترة ١٩٨١/ ١٩٨٢ إلى ٣٢٪ خلال الفترة ١٩٨٩/ ١٩٩٠.[1]

(1) عبد المنعم راضى، **موسوعة مصر الحديثة**، القاهرة، المجلد الثانى، ١٩٩٦، ص ص. ٣٠- ١١٠.

المطلب الثانى

مرحلة الاصلاح الاقتصادى منذ ١٩٩٠م

مع بداية عام ١٩٩١ وقعت الحكومة اتفاق مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن الحد من الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى، وقد عرفت تلك الاتفاقيات ببرنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى (ERSAP)، ولذلك أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا لتحفيز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والذى يهدف إلى تعزيز FDI من خلال تسهيل الإجراءات وإزالة العوائق البيروقراطية وتقديم حوافز ضريبية للاستثمار فى قطاعات ذات أولوية قومية، ولكن لم تختلف كثيرًا أهداف ومهام الهيئة فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ عن القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وذلك باستثناء انشاء فروع للهيئة على هيئة مجمع خدمات للاستثمار، بالإضافة إلى ربط إصدار الترخيص النهائى بمدة زمنية محددة تصل إلى خمسة عشر يومًا لاصدار كافة التراخيص، وفى حالة انقضاء مدة صدور الترخيص يعرض رئيس الهيئة خلال اسبوع على اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٦٥ من القانون لاتخاذ القرار المناسب خلال خمسة عشر يومًا على الأكثر، ولكن ازاء تعقد إجراءات الاستثمار وارتفاع تكاليفة بسبب تباطؤ الحكومة المصرية فى انشاء مجمع خدمات المستثمرين أقر المشرع القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن إقامة مجمع خدمات المستثمرين بالهيئة العامة وفروعها للاداء جميع الخدمات اللازمة للمستثمرين فى مكان واحد محدد، والحد من المعوقات التى تقف عائق أمام تدفقات FDI إلى مصر، ولكن سرعان ما أقر المشرع القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤ ليأتى مكملا للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ خصوصًا عندما إضاف المشرع الباب الرابع الخاص بتسير إجراءات الاستثمار ليمثل نقله نوعية فى دور الهيئة لتصبح مسئولة عن تسهيل وترويج الاستثمار، وإصلاح البنية المؤسسية ومعالجة نقص الشفافية من الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة للدخول فى المشروعات الجديدة وبدء الأعمال، وذلك بالاعتماد على فكرة النافذه الواحدة للحد من التحديات التى تعيق قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر.

وترجع فكرة النافذه الواحدة التى تهدف إلى تقديم الخدمات الاستثمارية للمستثمرين للدراسة التى أعدتها الهيئة العامة للاستثمار عام ٢٠٠٠ لكى تتعرف على العوامل التى تهدد البيئة الاستثمارية وتؤثر سلبيًا على كفاءتها، وقد توصلت

الدراسة إلى أن تعدد الجهات الإدارية ذات الصلة بالاستثمار تؤدى إلى تعقد الإجراءات الإدارية وتضارب الاختصاصات بين الجهات وطول أمد الحصول على التراخيص اللازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية وتشغيلها، وبالتالى جاءت تجربة النافذة الواحدة لكى تتغلب على مشكلتين رئيسيتين هى التأسيس وما بعد التأسيس، وقد تعرض المشرع إلى عملية الاصلاح الهيكلى لخدمات الاستثمار من خلال اقرار إنشاء نافذة واحدة ضمن إدخال تعديلات على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته ليصبح القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٤، ويعتبر هذا الإجراء أحد صور الاصلاح المؤسسى، حيث يحصل من خلالها المستثمر على جميع خدماته فى خطوات إجرائية متكاملة، وبالفعل تم إنشاء مجمع خدمات الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار فى ظل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، بصفتها الهيئة الوحيدة الإدارية المخولة لخدمة المستثمرين والحصول على الموافقات والتراخيص من الجهات المعنية نيابة عن المستثمر.(١)

بدأت ملامح الربيع العربى تتشكل فى مصر عندما دعا عمال الغزل والنسيج فى المحلة إلى اضراب وطنى واجهته الحكومة بالقوة فى عام ٢٠٠٨، لكن سرعان ما شرارة البداية انطلقت من تونس لتنتقل العدوى إلى مصر لتحدث تغيرات واسعة فى النظام السياسى المصرى تؤدى إلى توترات وقلقل اجتماعية وسياسية واقتصادية ترتب عليها انخفاض حجم تدفقات FDI الوارد إلى مصر، إلا أن بدء ملامح إعادة الاستقرار فى عام ٢٠١٢، وعودت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر إلى ما كانت عليه فى عام ٢٠١٠ لتصبح حوالى ٦,٥ مليار دولار أمريكى، ولكن بدأت تتصاعد حدة التناحر السياسى وتدهور المناخ الاستثمارى بشكل أدى إلى الإطاحة بالنظام الحاكم مرة أخرى فى ٣٠ يونيو عام ٢٠١٢، وبالتالى أدت هذه التغيرات تبعًا إلى تطوير الاطار التشريعى وما يكتنفه من آليات ووسائل لحماية الاستثمار وتشجع على قدومه، فأقر المشرع المصرى القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥ لتحقيق الاستقرار فى البيئة الاستثمارية وتلبية متطلبات المستثمرين الأجانب والمساهمة فى سد الفجوة التمويلية ومعالجة الاختلالات الهيكلية التى تعانى منها مصر، ولكى تستطيع الحكومة المصرية تلبية متطلباتها فى شأن قضايا الاستثمار كان لابد من تطور ورفع كفاءة الهيئة العامة للاستثمار من خلال توضيح صلاحياتها وسلطاتها، فقد أقر المشرع بأن الهيئة تتبع

(١) تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ٢٠٠٠.

رئيس مجلس الوزراء وليس وزارة التجارة والصناعة أو الاستثمار كما فى التشريعات السابقة، بالإضافة إلى توسيع مهام وأهداف الهيئة بشكل غير مسبوق، وهى على النحو التالى:

١. تنظيم الاستثمار فى البلاد وإدارة شئونه.

٢. دراسة التشريعات المتعلقة بخدمات الاستثمار، واقتراح ما تراه بشأنها يهدف إلى تهيئة مناخ وبيئة الأعمال، وتبسيط إجراءات الاستثمار.

٣. تقديم كافة الخدمات الاستثمارية من خلال نظام الشباك الواحد.

٤. إدارة وتنظيم المناطق الحرة والاستثمارية.

٥. وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة فى إطار السياسة الاستثمارية للدولة.

وبدراسة القانون رقم ١٧ نجد أنه حقق تقدمًا ملموسًا فى مرحلة التأسيس أو ما بعد التأسيس من خلال التأكد على نظام الشباك الواحد، بالإضافة إلى أنه أوكل إدارة المناطق الحرة والاستثمارية بشكل مباشر إلى الهيئة، علاوة على توسيع صلاحيات ومهام الهيئة عن طريق رسم السياسات الاستثمارية فى البلاد وتنظيم الاستثمارات وإدارة شئونها، وكذلك استطاع المشرع معالجة المشكلات التى تعانى منها الهيئة عند القيام بمهام الترويج للاستثمار، والتى منها مصادر التمويل أو عدم توافر الخبرات والكوادر المهنية، حيث أقر المشرع فى المادة (٨٥) بأن الهيئة غير مقيدة فى المسائل المالية والإدارية بالنظم والقواعد الحكومية، وللهيئة فى سبيل انجاز مهامها الاستعانه بأفضل الكفاءات والخبرات المحلية والعالمية، وكذلك المادة (٩١) التى تنص على أن للهيئة موازنة مستقلة تعد على نمط موازنات الهيئات الاقتصادية، وتودع كافة موارد الهيئة فى حساب خاص تحت باسم الخزانة الموحد بالبنك المركزى المصرى، ويتم ترحيل الفائض من الموازنة من سنة إلى أخرى إلى الحساب الخاص، ويتم الصرف من الحساب بقرار من مجلس إدارة الهيئة، بجانب أقرار المشرع بانشاء قطاع مستقل بالهيئة يسمى المركز القومى لتنمية وترويج الاستثمار كجهاز معاون للهيئة فى عملية التنمية والترويج للاستثمار بمعنى أن المركز يقوم على تنمية وجذب الاستثمار على المستويين المحلى والأجنبى والترويج له، ويختص المركز باعداد الخريطة الاستثمارية للبلاد وتحديثها بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة المعنية، وكذا الترويج وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى القطاعات والمناطق

الجغرافية المستهدفة بالتنمية تبعًا لخطة الدولة، وأخيرًا تلقى شكاوى المستثمرين وميكنتها والعمل على حلها.

وقد كان من المتوقع أن تسهم هذه التغيرات فى تحقيق مهام وأهداف هيئة الاستثمار وتطوير أدائها فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحد من المعوقات التى تقف عائق أمام قيامها بعمليات الترويج للفرص الاستثمارية فى مصر، وذلك من خلال إعادة تنظيم الاستثمار ورسم السياسات الاستثمارية، وإعداد خريطة استثمارية للبلاد، إلا أن الاقتصاد المصرى ظل يعانى من العديد من المشكلات فى الاقتصاد القومى كانخفاض فى الاحتياطيات النقدية من العملة الأجنبية، وتباطؤ معدلات نمو تدفقات FDI، وضعف معدلات نمو GDP، وبالتالى لجأت الحكومة إلى صندوق النقد والبنك الدوليين لتبنى برنامج للاصلاح الاقتصادى، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والحد من الاختلالات الهيكلية الرئيسية، وتعزيز النمو الاقتصادى مع الأخذ فى الاعتبارات التغيرات فى البيئة الاقتصادية العالمية، وكانت قوام هذه البرنامج اصلاح الاطار التشريعى والمؤسسى للاستثمار الأجنبى المباشر، وسرعان ما أقر المشرع المصرى قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والذى نص على انشاء مجلس أعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية لتيسير إجراءات الاستثمار والحد من البيروقراطية المنتشرة فى أروقة المؤسسات الحكومية، وبالتالى أصبحت الهيئة العامة للاستثمار تتبع المجلس الأعلى للاستثمار بديلاً عن رئيس مجلس الوزراء، وهو ما يمثل حجر الزاوية فى توسيع سلطات الهيئة، وبسط نفوذها على كافة مؤسسات الدولة، ويختص المجلس الأعلى للاستثمار بعدد من المهام، وأهمها ما يلى:

١. وضع الاطار العام للاصلاح التشريعى والإدارى لبيئة الاستثمار.
٢. أقرار السياسات والخطة الاستثمارية التى تحدد أولويات مشروعات الاستثمار المستهدفة.
٣. متابعة تنفيذ أجهزة الدولة للخطط والبرامج المتعلقة بالاستثمار.
٤. متابعة تحديث الخريطة الاستثمارية وتنفيذها على مستوى القطاعات المتخصصة والمناطق الجغرافية.
٥. متابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار وموقف قضايا التحكيم الدولى.

٦. حل الخلافات والتشابكات التى تثور بين أجهزة الدولة فى مجال الاستثمار.

الجدير بالذكر أن هناك تماثل فى بعض آليات الهيئة فى مجال جذب الاستثمارات الأجنبية، وأخرى تختلف عما ضمن فى القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، حيث تتماثل المادتين ٧٥، ٧٦ من القانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ مع المادتين ٨٥، ٩١ بالقانون رقم ١٧ فيما يتعلق بتمويل أنشطة الهيئة، بالإضافة إلى استبدال نظام الشباك الواحد بمركز خدمات المستثمرين بنص المادة (٢١)، وقد استند المشرع المصرى على التجربة النيوزيلندية بشأن إنشاء نظام جديد لنظام إصدار ترخيص الاستثمار بالمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص كأحد بدائل الترخيص الحكومى، حيث أتاح المشرع الفرصة إلى المستثمر أو من ينوب عنه أن يعهد إلى مكاتب الاعتماد المرخص لها من الهيئة بفحص المستندات الخاصة بالحصول على الموافقات والتصاريح والتراخيص اللازمة لانشاء المشروع الاستثمارى وتشغيلة والتوسع فيه، لتحديد مدى استيفائه الاشتراطات الفنية والمالية وغيرها من الإجراءات، بالإضافة إلى نص المادة (٧٢) الذى يتيح للهيئة لأغراض تنفيذ خطتها فى مجال الترويج لفرص الاستثمارات المتاحة داخليًا وخارجيًا أن يعهد لهذه المهمة إلى شركات متخصصة يتم التعاقد معها لهذا الغرض.

بناءً عليه، شهدت بيئة الاستثمار تغيرات إيجابية واسعة فى مجال منح الحوافز والضمانات والإجراءات، ويرجع ذلك إلى تطوير الاطار التشريعى والقانونى والبنية المؤسسية لتحقيق الانسجام مع التوجه العام لتبسيط حركة الاستثمار لكى تتلاءم مع المستجدات الدولية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية فى جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثمارى، وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يمتد إلى إزالة العوائق التى تواجه المستثمر على جميع المستويات، وإيجاد الحلول لها.

الفصل الثانى

تقييم أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

مما لاشك فيه أن عملية إصلاح الإطار التنظيمى هى مجموعة الجهود المدروسة التى تبذلها الدولة لمعالجة أوجه الخلل فى فى البيئة التشريعية والقانونية والبنية المؤسسية لكى تعزز تدفقات FDI، وفرص النمو وزيادة الكفاءة فى استخدام الموارد لسد الفجوة التمويلية التى يعانى منها الاقتصاد القومى ككل، وبالتالى هذه السياسات هدفها الرئيسى الحد من المعوقات التى تعيق قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، ومن أهم مبررات الإصلاح التنظيمى لمناخ الاستثمار الأجنبى المباشر معالجة الاختلالات الهيكلية والمشكلات التى يعانى منها الاقتصادالمصرى، وما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على كافة المجالات فى المجتمع، ومن أهم أهداف الإصلاح التنظيمى بشقية القانونى والمؤسسى تطوير أداء النشاط الاقتصادى، وتحسين المناخ الاستثمارى، وتحفيز الاستثمار طويل الأجل، وتشجيع قدوم FDI إلى مصر وفقًا إلى أولويات التنمية المستدامة، وزيادة عائد الاستثمار من خلال الحد من معوقات العملية الإنتاجية، ومن ثم تمثل البيئة القانونية والتشريعية والمؤسسية صلب عملية الإصلاح لمواجهتها متطلبات السوق المتغير باستمرار.

المبحث الأول

تطور مؤشرات الاصلاح التنظيمى فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر

أن استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية والاجتماعية يمكننا من التعرف على أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على الاستثمار الأجنبى المباشر منذ عام ١٩٩٠م، وبالتالى يمكن تناول عدد من المؤشرات الكمية والاجتماعية التى تصدرها المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية، والتى يعتمد عليها المستثمر الأجنبى فى تحديد الدول الأكثر ملائمة لممارسة نشاطه الاستثمارى.

المطلب الأول

مؤشر التنافسية

فى محاولة لاستطلاع وضع مصر فى مؤشر التنافسية، نجد أنها جاءت فى مرتبة متدنية تميزها بأنها من الدول ذات تنافسية ضعيفة، حيث انخفض ترتيب مصر فى مؤشر التنافسية من المرتبة ٥٨ عام ٢٠٠٣م إلى ٩٤عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م، ثم استمر الانخفاض حتى بلغ المرتبة ١١٩ خلال عام ٢٠١٤م، وسرعان ما ارتفع الوضع فى مؤشر التنافسية إلى أن وصلت ٩٣ من ١٤١ دولة عام ٢٠١٨م، وبالتالى حققت مصر تقدمًا بطئ فى مؤشر التنافسية منذ إجراء إصلاح تشريعى وقانونى ومؤسسى لقانون الاستثمار عام ٢٠١٦م، وما تلاه من إصدار قانون الاستثمار عام ٢٠١٨م.

جدول رقم (٣)

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على تنافسية الاقتصاد المصرى منذ عام ٢٠٠٣

السنوات	الترتيب	التغير فى الترتيب
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٥٨	↕
٢٠١٠/ ٢٠١١	١٤٢/٨١	↕
٢٠١١/ ٢٠١٢	٩٤	↕
٢٠١٢/ ٢٠١٣	١٤٤ /١٠٧	↕
٢٠١٣/ ٢٠١٤	١٤٨ /١١٨	↕
٢٠١٤/ ٢٠١٥	١٤٤ /١١٩	↕
٢٠١٥/ ٢٠١٦	١٤٠ /١١٦	↕
٢٠١٦/ ٢٠١٧	١٣٨ /١١٥	↕
٢٠١٧/ ٢٠١٨	١٣٧ /١٠٠	↕
٢٠١٨/ ٢٠١٩	١٤١ /٩٣	↕

Source: The World Economic Forum,the Global Competitiveness .(Report,International Institute for Management Development. (Various Version

المطلب الثانى

مؤشر أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبى المباشر

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى تقريرها عن الاستثمار عام ٢٠٠٢ مؤشر عن أداء وإمكانيات الاستثمار الأجنبى المباشر، ثم طورته فى التقارير اللاحقة إلى مؤشرين؛ أولهما: مؤشر الأداء الذى يقيس إلى أى مدى حققت الدولة نجاحًا فى جذب FDI، ثانيهما: مؤشر إمكانيات الدولة الذى يقيس إمكانيات الدولة فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،(١) ونجد أن ترتيب مصر انخفض فى مؤشر أداء الدولة لجذب الاستثمار الأجنبى من المرتبة ٤٦ عام ١٩٩٣م إلى ١٠٢ عام ٢٠٠٠م إلى ٥٧ عام ٢٠١٠م ثم إلى ٦٢ عام ٢٠١١م،(٢) وهو ما يتسق مع الشكل رقم (١) وضع مصر

(1) Carlos Rodriguez and Carmen, et al, A Proposal to Improve the UNCTAD'S Inward FDI Potential Index, University of The Basque Country, 2009, PP 86- 105.

(٢) وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧/ ٠٨- ٢٠١١/ ١٢، ص ٦٠.

فى مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع مؤشر الامكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٥.

شكل رقم (١)

وضع مصر فى مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع مؤشر الامكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٥

	2005-2003		1995-1993		1990-1988	
	أداء عالي	أداء منخفض	أداء عالي	أداء منخفض	أداء عالي	أداء منخفض
إمكانات عالية	سباقة الإمارات البحرين الأردن قطر	دون إمكاناتها الجزائر الكويت ليبيا السعودية سلطنة عمان تونس	سباقة البحرين قطر	دون إمكاناتها الأردن الكويت ليبيا سلطنة عمان السعودية الإمارات	سباقة البحرين سلطنة عمان	دون إمكاناتها الجزائر الكويت ليبيا السعودية الإمارات قطر
إمكانات ضعيفة	فوق إمكاناتها مصر لبنان المغرب السودان	أداء منخفض سوريا اليمن	فوق إمكاناتها مصر المغرب تونس اليمن	أداء منخفض سوريا السودان الجزائر لبنان	فوق إمكاناتها مصر سوريا تونس	أداء منخفض الأردن لبنان المغرب السودان اليمن

المصدر: منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبى المباشر على قدرة الدول العربية فى جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، العدد ٢٩، ٢٠٠٨، ص ١٩.

شكل رقم (٢)

تطور مؤشر أداء الاستثمار فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٩

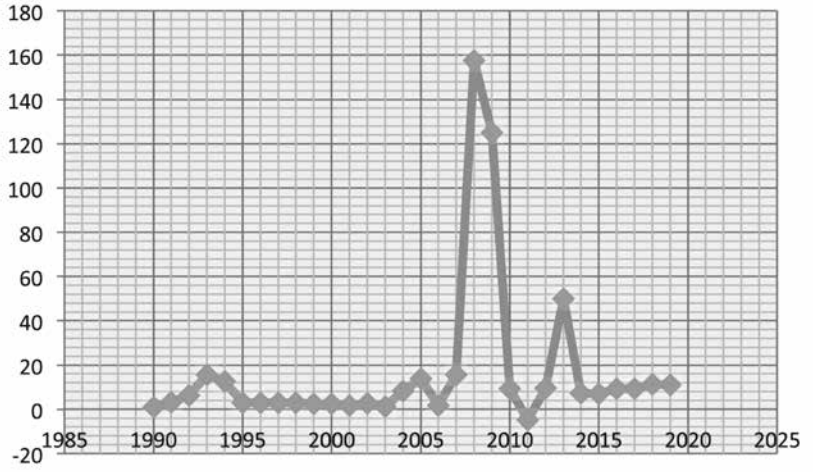

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع التالى:

UNCTAD, Handbook of Statistic, United Nation, New York, Various Versions.

بالرغم من أن مؤشر الأداء شهد تقلبات ملحوظة خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٩م، إلا أنه حقق تقدمًا متواضع منذ عام ٢٠١٦، وهذا يدل على ضعف إداء الدولة فى مجال جذب FDI إلى مصر، أما مصفوفة تقاطع مؤشر الأداء مع مؤشر الامكانيات لتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر يبين ثبات وضع مصر منذ ثمانينيات القرن الماضى، إذ بقيت ضمن مجموعة الدول فوق إمكاناتها (عالية الأداء وضعيفة الامكانيات).

المطلب الثالث

مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

تقدم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولى تقرير سنوى عن تيسير أداء الأعمال تغطى ١٨٠ دولة، حيث يوضح التقرير مناخ أداء الأعمال من خلال استعراض أهم الإجراءات التى قامت بها الدول من أجل تحسين بيئة الأعمال وخلق البيئة التنافسية اللازمة لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الخارجية، ونجد أن ترتيب مصر ارتفع فى مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من المرتبة ١٦٥ عام ٢٠٠٦م إلى ٩٤ عام ٢٠١١ ثم انخفض من ١٠٩ عام ٢٠١٣م إلى ١٢٢ عام ٢٠١٧م ثم ارتفع بشكل غير ملحوظ إلى ١١٤ عام ٢٠٢٠م، وهو ما يدل على ضعف جهود الدولة فى تسهيل ممارسة الأعمالنتيجة تدهور مؤشر تسوية حالات الاعسار إلى ١,٥٪عام ٢٠١٩ (Doing Business- Training For Reform)، حيث بلغ عدد المصانع المتعثرة ٥١٨٤٠ مصنع باجمالى أصل الدين ٦ مليارات جنية،[١] وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة،[٢] التى خلصت إلى أن الشركات المتعثرة ماليًا تؤدى إلى إحجام المستثمرين على الاستثمار خصوصًا فى ظل انخفاض عائدتها والتى كان يمكن أن يعوض المستثمر عن المخاطر التى قد يتعرض لها بالاستثمار فى مصر.

(١) محافظ البنك المركزى، ٢٠١٩.
https:www.shorouknews.comnews/view.asx?cadate:081220&id=22ef342d-138c-geo2-3a77baf8ebg.

(٢) نشوى شاكر،أثر التعثر المالى على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد الأسهم، مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢، العدد ٦، ٢٠١٨، ص ص. ٨٥- ١١٩.

جدول رقم (٤)

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٢٠

البلدان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٣	٢٠١٧	٢٠٢٠
السعودية	٣٥	٣٨	٢٣	١٢	١١	٢٢	٩٤	٦٢
الكويت	٤٠	٤٦	٤٠	٦٩	٧٤	٨٢	١٠٢	٨٣
عمان	٥٢	٥٥	٤٩	٥٧	٥٧	٤٧	٦٦	٦٨
الامارات	٦٨	٧٧	٦٨	٣٧	٤٠	٢٦	٢٦	١٦
الأردن	٧٣	٧٨	٨٠	١٠٧	١١١	١٠٦	١١٨	٧٥
تونس	٧٧	٨٠	٨٨	٥٨	٥٥	٥٠	٧٧	٧٨
لبنان	٨٧	٨٦	٨٥	١٠٩	١١٣	١١٥	١٢٦	١٤٣
اليمن	١٠١	٩٨	١١٣	١٠٤	١٠٥	١١٨	١٧٩	١٨٧
المغرب	١١٧	١١٥	١٢٩	١١٤	١١٤	٩٧	-	٥٣
الجزائر	١٢٣	١١٦	١٢٥	١٣٦	١٣٦	١٥٢	١٥٦	١٥٧
سوريا	١٣٥	١٣٠	١٣٧	١٤٤	١٤٤	١٤٤	١٧٣	-
السودان	١٦١	١٥٤	١٤٣	١٥٣	١٥٤	١٤٣	١٦٨	١٧١
مصر	١٦٥	١٦٥	١٢٦	٩٩	٩٤	١٠٩	١٢٢	١١٤
جنوب أفريقيا	٢٨	٢٩	٣٥	٣٢	٣٤	٣٩	٧٤	٨٤
سنغافورة	٢	١	١	١	١	١	٢	٢
الأرجنتين	٩٣	١٠١	١٠٩	١١٣	١١٥	١٢٤	١١٦	١٢٦
البرازيل	١٢٢	١٢١	١٢٢	١٢٤	١٢٧	١٣٠	١٢٣	١٢٤

Source: World Bank, Doing Business, International Bank for Reconstruction and Development, New York. (Various Version).

وبمقارنة وضع مصر مع البلدان العربية نجد أنها متأخرة كثيرًا عن بقية البلدان بخاصة الامارات العربية المتحدة، ويرجع ذلك إلى أن دولة كالامارات العربية طورت بشكل واسع من الإجراءات الى يتعرض لها المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وأخر هذه الجهود أقرار الحكومة الامارتية قانون تنظيم حالات اعسار الشخص الطبيعى رقم ١٩ لسنة ٢٠١٩ فى محاولة منها للمساعدة على إعادة تنظيم مديونيات المعسرين وإتاحة الفرصة أمامهم للاقراض من جديد بشكل يضمن التوسع فى المشروعات القائمة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الثانى

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر

يتناول هذا الجزء من الدراسة تقييم أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر من خلال أربعة مطالب رئيسية، المطلب الأول يتعرض إلى دور سياسات الاصلاح التنظيمى فى جذب FDI من ناحية القيم المطلقة وحجم التدفقات،والمطالب الثلاثة المتبقية تستعرض نفس الأثر على المشروعات الاستثمارية، والأنشطة الجاذبة للاستثمار والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على تدفقات FDI الواردة إلى مصر

عملت الحكومات المتلاحقة فى مصر على تنفيذ سياسات مختلفة إصلاحية منذ بداية عملية الاصلاح والانفتاح الاقتصادى لجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن أدنى مستويات هذا النوع من الاستثمارات كانت فى أوائل الستينيات من القرن المنصرف نتيجة عمليات التأميم أنذاك، وقد بدأ تدفق FDI إلى مصر بشكل ملحوظ منذ بداية القرن العشرين خصوصًا عندما اعتمدت الحكومة على تمويل خطط التنمية من خلال تحويلات العاملين والمساعدات الانمائية ثم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المرتبة الثالثة، وقد انخفضت نسبة FDI/ GDP إلى متوسط ١,٩٪ خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٣م، ويرجع ذلك إلى عوامل داخلية وخارجية، ومن أهمها؛ حرب الخليج، ووقوع الأزمة المالية فى دول شرق آسيا، وانخفاض أسعار البترول، وأزمة تعثر الديون المصرفية فى مصر، وزيادة الدين العام الداخلى إلى ٩٦,١٪ من GDP، وهو ما أدى إلى تأخر مركز مصر فى مؤشر التنافسية العالمية إلى ٥٨ عام ٢٠٠٤ مقارنة بالمركز ٤١ عام ٢٠٠٠.

بالتالى عملت الحكومة على اصلاح قطاع الاستثمار أثناء الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٠ من خلال إجراء اصلاحات واسعة على القطاع المصرفى بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٠٣، وإنشاء وزارة الاستثمار عام ٢٠٠٤، وإصدار قوانين متعلقة بالاستثمار وتعديل قانون ضمانات

وحوافز الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ مما أدى إلى زيادة تدفقات FDI من GDP خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨م، إلى تضمنت الخطة الخمسية هدف رقمى للاستثمار الأجنبى المباشر المستهدف اجتذابه إلى مصر يقدر بحوالى ٧ مليارات دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٧ إلى نحو ١٤ مليار فى عام ٢٠١١ (وزارة التنمية الاقتصادية)، إلا أن الأحداث السياسية عام ٢٠١١ حالت دون تحقيق هذا الهدف، وبالتالى احتلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبة الثانية فى تمويل التنمية بعد تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة ٢٠٠٤- ٢٠١١م.

شكل رقم (٣)

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على نصيب FDI/ GDP فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠١٩

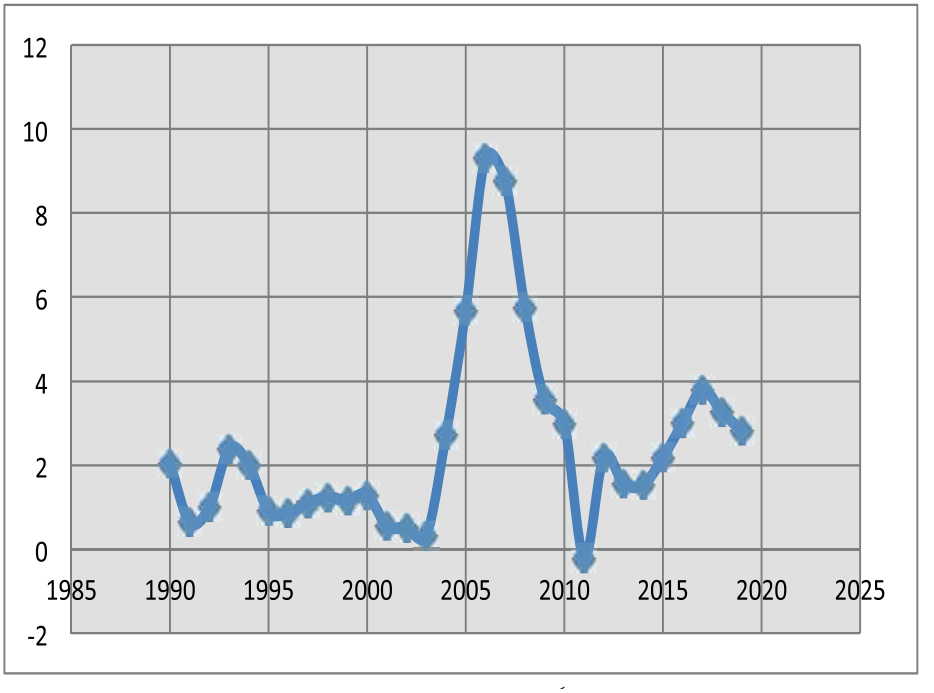

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع التالى:

UNCTAD, "Handbook of Statistic", United Nation, New York, Various Versions.

وقد نوه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بأن الدول العربية قامت باجراءات اصلاحية فى مناخ الاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٤، وقامت مصر بنحو ٢٤ إصلاحًا، وقد استحوذت قطاعات البترول والغاز والنقل والمواصلات والصناعة والتعدين على معظم تلك الاستثمارات، إلا أن مصر عانت من إنخفاض تدفقات FDI إلى حوالى ٨ر٢٪، وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى الخارج بعد ثورة ٢٠١١.

المطلب الثانى

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على مشروعات FDI فى مصر

تركزت معظم مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية فى عدد محدود من الدول، وكانت دولة الامارات العربية فى مقدمة هذه الدول بعدد مشروعات بلغ نحو ٤٨٢٣ مشروع بنسبة ٠٩ر٣٧٪ من إجمالى الدول العربية، يليها فى المرتبة الثانية المملكة العربية السعودية بنحو ١٤٥٦ مشروع بنسبة ٢ر١١٪.

جدول رقم (٥)
أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على مشروعات FDI خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٧

السنوات	عدد المشروعات	معدل التغير	التكلفة($)	معدل التغير	عدد الوظائف	عدد الشركات (FDI)	معدل التغير
٢٠٠٣	٤٣	-	٤١٩٩,٤	-	١٤٣٣٨	٤١	-
٢٠٠٤	٣٥	١٨,٦-	١٥٩٨	٦١,٩٥-	٧١٧٨	٣٤	١٧,٠٧-
٢٠٠٥	٤٧	٣٤,٢	١١٩٤٧,١	٦٤٧,٦٣	١٦٩٨٢	٤٥	٣٢,٣٥
٢٠٠٦	٥٦	١٩,١	١١٠١٢,٢	٧,٨٣-	٢٣٤٣٦	٥٠	١١,١١
٢٠٠٧	٥٤	٣,٥-	١١٨٦٣,٦	٧,٧٣	١٣٦٣٥	٥٢	٤,٠٠
٢٠٠٨	٨٤	٥٥,٥	١٠١٤٧,٥	١٤,٤٧-	٢٩٢٢٥	٧٨	٥٠,٠٠
٢٠٠٩	١٠٨	٢٨,٥	١٨٤٧٣,٩	٨٢,٠٥	١٦٦٨٨	٧٦	٢,٥٦-
٢٠١٠	٧٩	٢٦,٨-	٩٤٩٩,٨	٤٨,٥٨-	١٩٠١١	٦٩	٩,٢١-
٢٠١١	٥٤	٣١,٦-	٥٤١٧	٤٢,٩٨-	١٣١٦٣	٥٠	٢٧,٥٤-
٢٠١٢	٦٢	١٤,٨	٩١٢٤,٧	٦٨,٤٥	١٤,٨٧٨	٤٩	٢,٠٠-
٢٠١٣	٤٨	٢٢,٥-	٣١٩٦,٧	٦٤,٩٧-	٦١٠٧	٤١	١٦,٣٣-
٢٠١٤	٥٩	٢٢,٩	١٨١٧٤,٨	٤٦٨,٥٥	٢٢٨٢٣	٤٦	١٢,٠
٢٠١٥	٦٦	١١,٨	١٤٦٣,٢	١٩,٤٧-	١٢٨٣٥	٤٥	٢,١٧-
٢٠١٦	٦٠	٩,٠٩-	٤٠٩١٣,٧	١٧٩,٥٤	١٤٠٩١	٤١	١٣,٣٣
٢٠١٧	١١٣	٨٨,٣	٣٧٦٦٩	٧,٩٣-	٣٠١٧٤	٦٣	-
٢٠١٨	٩١	-	١٢,٤٥٣	-	٢٣,٢٧٣	٧٣	-
المصدر:من إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع			FDI Intelligence from the Financial Times.				

بينما مصر فى المرتبة الثالثة بنحو ٩٦٨ مشروع أجنبى يمثل حوالى ٧,٤٥٪ من إجمالى الدول العربية،[1] مما يوضح الجهود الايجابية التى بذلتها الحكومة المصرية عندما تم إنشاء وزارة الاستثمار التى عملت على تيسير الاجراءات لمواعيد بدء المشروعات الاستثمارية من نحو ٤٣ مشروعًا عام ٢٠٠٣ إلى ١٠٨ مشروعًا عام ٢٠٠٩، ثم تراجعت اعداد مشروعات FDI فى مصر إلى ٥٤ مشروع عام ٢٠١١، ثم ارتفعت تدريجيًا إلى ١١٣ مشروع عام ٢٠١٧ قبل أن تتراجع إلى ٩١ مشروعًا عام ٢٠١٨، وقد بلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية لمشروعات FDI فى مصر إلى حوالى ٢٣٥٨٤٤ مليون دولار أمريكى خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠١٨.

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية، الكويت، ٢٠١٩، ص ص. ١٠- ٤٥.

المطلب الثالث

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على الأنشطة الجاذبة لـ FDI فى مصر

تتميز مصر بارتفاع معدلات الاستهلاك فيها خصوصًا فترة ما قبل الثورة، بجانب ارتفاع الموارد الطبيعية الرخيصة غير المتوافرة فى الدولة الأم، وبالتالى دائمًا هى مقصد لـ FDI الذى يبحث عن تحقيق عائد مرتفع بشكل سريع، ولذلك فان هذه الاستثمارات تهدف بالاساس إلى تلبية متطلبات السوق المحلى للدولة المضيفة للتغلب على مشكلة ارتفاع تكاليف النقل والضرائب الجمركية.(١)

جدول رقم (٦)

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على الأنشطة الجاذبة لـ FDI خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٧

الأنشطة الاقتصادية	٢٠٠٠- ٢٠١٠	٢٠١١- ٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
البترول والمنتجات ذات الصلة	٥٨,٣٢	٤٧,٣	٥٢,٩	٦٦,٨
الخدمات المالية	٨,٠٧	١,٢	٢١,٢	١٩,٥
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٥,٦٣	١١,٦	٠,١	-
البناء ومواد البناء	١,٦٤	٨,٧	١,٠	١,٠
السياحة	١,٥٧	١,٣	-	-
العقارات	١,٤٤	١,٦	٠,٧	٣,٢
الصناعى	-	١٢,٣	-	-
الطاقة المتجددة	-	١٢,٣	-	-
أخرى	٢٣,٣	-	٣٠,١	٩,٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المجلة الاقتصادية، البنك المركزى المصرى، إعداد مختلفة.

(١) ريم عبد الحليم، خريطة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر: نظرة جغرافية قطاعية، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، مشكاه، العدد السابع، يناير، ٢٠١٣، ص ص. ٦٥- ٨٨.

بناءً عليه تتدفق الاستثمارات الأجنبية الباحثة على الموارد الطبيعية الرخيصة إلى قطاع البترول والمنتجات البترولية، وبالتالى يوضح التوزيع القطاعى للاستثمارات الأجنبية فى مصر تطور سياسات الاطار التنظيمى من عدم، ودورها فى تنمية FDI، حيث أن التوزيع القطاعى للاستثمارات يعكس طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة بصفة عامة، وكفاءة الاطار التنظيمى بصفة خاصة، وهو ما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٦)، حيث لم يشهد الهيكل القطاعى للاستثمارات الأجنبية تغيرًا جوهريًا فى ظل التغيرات التنظيمية، وسعى الحكومة المصرية إلى تطوير السياسات التنظيمية لجذب المزيد من FDI إلى مصر، حيث مثلت الاستثمارات المتدفقة إلى قطاع البترول فى المتوسط ٥٨,٣٪ من إجمالى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، وبالرغم من تراجع هيمنة القطاع النفطى على هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة عندما بلغت ٤٧,٤٪ ثم ارتفع إلى ٦٦,٨٪ عام ٢٠١٧، إلا أنه ظل أكثر القطاعات جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى صدراتها فى ترتيب القطاعات التى تستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك إلى أن قطاع البترول من القطاعات المتوسطة فى كثافة التشغيل، حيث تبلغ مرونة الناتج للتشغيل بها ٠,٥٨، وهذا يعنى أن تركز FDI فى قطاعات تقليدية وغير إنتاجية لا يساهم كثيرًا فى تطوير معدلات النمو الاقتصادى وتعثر الجهود الحكومية فى حل المشكلات الاجتماعية كارتفاع معدلات البطالة.(١)

أما بالنسبة إلى قطاع الخدمات المالية الذى يحتل المرتبة الثانية من حيث تلقيه لـ FDI، فقد تراجعت نسبته خلال فترة ما بعد أحداث يناير ٢٠١١ من ٨,٠٧٪ خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠ إلى ١,٢٪ خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى حالة اللايقين السائدة، وانعدام الثقة بعد الأزمة المالية العالمية وما تبعها من حالة عدم الاستقرار الناتجة عن وقوع أحداث ثورة ٢٠١١، وقد حل بديلًا قطاع الطاقة المتجددة والبديلة بحوالى ١٢٪ كقطاع رائد داخل المصرى لمساهمتها الملحوظة فى توفير فرص العمل، حيث يوفر المشروع الواحد من طاقة الرياح ومحطات الكتلة الحيوية ٤٠ فرصة عمل، كما توفر زراعة النباتات لإنتاج الوقود الحيوى ما تتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فرصة عمل (تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ٢٠١٩)، لكن سرعان ما عاود قطاع الخدمات المالية إلى المرتبة الثانية فى عامى ٢٠١٦ و٢٠١٧ بحوالى ٢١,٢٪ و١٩,٥٪،

(١) نجلاء الأهوانى ونهال المغربل (٢٠٠٨)، «كثافة التشغيل فى نمو الاقتصاد المصرى مع التركيز على الصناعات التحويلية»، ورقة عمل رقم ١٣٠، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ص ٢٧.

وبالتالى يتضح من التحليل المبدئى لهيكل توزيع FDI حسب الأنشطة الاقتصادية أن تطور سياسات الاصلاح التنظيمى لم تساهم بشكل جوهريًا فى توجيه المستثمرين الأجانب من أنشطتهم الاستثمارية إلى قطاعات غير تقليدية تشكل نواه صلبه للحد من الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى.

المطلب الرابع
أثر سياسات الاصلاح التنظيمى لجذب FDI على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

مما لاشك فيه أن تحسين البيئة التشريعية والمؤسسية تساهم فى جذب المزيد من FDI، والتى بدورها تؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى، وارتفاع مرونة الاقتصاد القومى وقدرتها على امتصاص الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الحد من الضغوط التضخمية من خلال تخفيض أسعار الفائدة، والحد من الاختلالات فى الهيكل الانتاجى والمالى.

جدول رقم (٧)

أثر سياسات الاصلاح التنظيمى لجذب FDI على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٧

المؤشرات	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
معدل نمو GDP	١,٠٨	٥,٤٦	٥,١	١,٨	٤,٤	٤,٣٥	٤,٢	٥,٣	٥,٦
معدل التضخم	١٤,٤٨	٩,٨٨	١٠,١١	١١,١٥	١٠,٤	١٣,٨	٢٩,٥	٢٠,٩	١٣,٩
معدل البطالة	٩,٦٠	٨,٤	٩	١٢,١	١٣,١	١٣,٠٣	١٢,٤	١٠,٩	٨,٦
الميزان التجارى	-	(٨,٦)	(٢٧,٢)	(٣٤,٠)	(٣٩,١)	(٣٨,٧)	(٣٥,٤)	(٤٤,٣)	(٤١,٩)
سعر الصرف	٣,١٤	٣,٣٩	٥,٦	٥,٩٣	٧,٦٩	١٠,٠٣	١٧,٧٥	١٧,٩٧	١٦,٧٧
المديونية الخارجية/ GDP	٨٩,١٢	٣٧,٩٢	١٥,٤	١٤,٨	١٤,٥	١٦,٨	٣٣,٣	٢٥,٣	٢٨,٢
إجمالى الاحتياطيات $	٦,١٨	١٩,٣	٣٧,٠٣	١٨,٦٤	١٤,٩٣	٢٤,٢٦	٣٦,٠٦	٤٢,٥	٤٤,٥

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على المجلة الاقتصادية، البنك المركزى المصرى، إعداد مختلفة.

باستعراض بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠١٩)، يتضح أن الاقتصاد القومى يعانى من مشكلات عدة تقييد من أدائها، وهو ما ينعكس سلبيًا على المناخ الاستثمارى ويؤدى إلى تواضع تدفقات FDI من الناحية الكمية والنسبية.

خاتمة: (الاستنتاجات والتوصيات)

تناولت الدراسة تحليل سياسات الاصلاح التنظيمى وأثرها على عملية تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر، والتى تضمن تقييم الاطار التشريعى والقانونى والبنية المؤسسية بشكل تفصيلى منذ بداية تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عام ١٩٩٠م، وبالتالى حتى تتمكن الدراسة من التحليل والمقارنه ركزت على تناول سياسات الاصلاح التنظيمى من خلال محورين رئيسيين؛ أولهما: مراحل تطور سياسات الاصلاح التنظيمى، وذلكبتقييم الاطار التشريعى والقانونى والبنية المؤسسية قبل وبعد عملية الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى عام ١٩٩٠م، ثانيهما:تقييم أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وقد استخدمت الدراسة منهجين رئيسيين؛ وهما: تحليل مقارن لتقييم سياسات الاصلاح التنظيمى، والمنهج الوصفى لتقييم أثر سياسات الاصلاح التنظيمى على الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر.

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات من أبرزها ما يلى:

تمكنت الحكومات المصرية المتعاقبة من ادخال اصلاحات واسعة على الاطار القانونى والتشريعى لجذب المزيد منFDI الوارد إلى مصر، وقد ساهمت هذه الجهود فى تسريع الإجراءات وتدنى المخاطر المباشرة وغير المباشرة التى يتعرض لها المستثمرين الأجانب، ولكن لم تختلف فلسفة ومنهجية التطوير القانونى والتشريعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اعتمد صانعى القرار على الأدوات التقليدية عند الترويج وجذب FDI، والتى تمثل عبء على كاهل الدولة؛ وهى الحوافز والاعفاءات الضريبية التى تمنح دون جدوى، وتستخدم لتوجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية ذات الأولوية، وهو ما انعكس سلبيًا على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ونتج عنه جمود فى هيكل توزيع الاستثمارات بسبب تمركزها من الناحية القطاعية.

أن الضمانات القانونية والمؤسسية التى يتمتع بها المستثمرين الأجانب لم تكن كافية لكى تلبى متطلباتهم، حيث لم تمتد هذه الضمانات إلى كافة المخاطر التى قد تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل تمتد إلى المخاطر التجارية

دون المخاطر غير التجارية، بالإضافة إلى عدم كفاءة المواد القانونية التى تتعلق بالضمانات والحماية نتيجة تباطؤ الإجراءات القانونية وعدم الإيجاز بوضوح باللجوء إلى التحكيم الدولى، وعدم منح المستثمرين الأجانب حصانه دستورية للاستثمارتهم لما تتميز بها من إجراءات جامده عند التعديل، واكتفاء المشرع بحماية المستثمرين من خلال النصوص القانونية التى هى عرضه للتعديل من حين لآخر، وأخيرًا تعويض المستثمرين المتضررين من المخاطر التجارية بالقيمة الاقتصادية وليست السوقية.

نجحت المساعى الحكومية فى تطوير البنية المؤسسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وذلك من خلال الحد من مستويات البيروقراطية، وتقليص فترة القيد واستخراج التراخيص، ولكن المشرع المصرى حصر المهام الأساسية للمؤسسات الاستثمارية فى اتخاذ الاجراءات الإدارية فقط، وعدم امتدادها إلى تقديم الخدمات الاستشارية للمستثمرين، ورفع كفاءة البنية الأساسية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتنمية مهارات العاملين، وتسوية حالات الاعسار، بالإضافة إلى ضعف دور القطاع الخاص فى تقديم خدمات الهيئة العامة للاستثمار، وبالتالى هذه العوامل تضعف من الدور التى تقوم بها المؤسسات الاستثمارية فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر.

غياب البيئة التنافسية الملائمة التى يحتاج إليها الاستثمار الأجنبى المباشر، والتى تتطلب اهتمام تشريعى بحقوق الملكية الفكرية وحماية التعاقدات، فضلًا عن وضع قيود تشريعية واضحة وغير مرنه فيما يتعلق بتشغيل الايدى العاملة فى مصر، وهى شروط متوافرة حتى الأن فى الاقتصاد المصرى.

وتدل النتائج السابقة على صعوبة الاعتماد على الحوافز والاعفاءات الضريبية، وامتداد الضمانات إلى المخاطر التجارية دون غير التجارية، واقتصار مهام المؤسسات الاستثمارية على الإجراءات والقيد واستخراج التراخيص كوسيلة مباشرة لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالى على صانعى السياسة الاقتصادية التركيز على ما يلى:

التنسيق بين سياسات الاستثمار والسياسات التشريعية والقانونية والمؤسسية.

ضرورة تفعيل دور المركز القومى لتنمية وترويج الاستثمار الأجنبى المباشر، ومنحه استقلالية مالية وإدارية عن الدور التقليدى للمؤسسات الاستثمارية حتى

يتمكن من توسيع القاعدة الاستثمارية، والترويج للاستثمارات التى تحتاجها القطاعات المتعثرة.

اتخاذ مجموعة من الاجرءات التى تبعث بالثقة والطمآنه إلى المستثمرين الأجانب كالشفافية وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية، وإحالة المواد القانونية التى تتعلق بحماية المستثمرين ومشروعاتهم الاستثمارية إلى الدستور المصرى، ومنح المستثمرين حق اللجوء إلى التحكيم الدولى، وتعويض المتضرين من المخاطر التجارية بالقيمة السوقية.

المراجعة الدورية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنظومة الحوافز الممنوحة إليها وتكاليفتها وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى انعكاساتها على توجيه FDI إلى القطاعات الاقتصادية غير التقليدية، والمناطق الجغرافية منخفضة التنمية، ولذلك يجبربط معظم الحوافز بمستويات أداء المشروعاتالاستثمارية، والقيمة المضافة إلى الاقتصاد القومى، وأداء الصادرات ونقل التكنولوجيا المتطورة، وبفرص العمل وبرامج التدريب التى يتم توفيرها للعاملين، وبالتالى لابد من تكوين مزيج مناسب من الحوافز التى تتوافق مع طبيعة وظروف الاقتصاد المصرى.

الحد من المعوقات البيروقراطية التى تعيق عملية فض المنازعات بين المستثمرين الأجانب والدولة بشكل يحد من استنفاذ قدر كبير من الجهد والوقت بما يضمن تقليص المشروعات التى تتوقف على ممارستها أنشطتها الاستثمارية.

تطوير البنية الأساسية، وميكنة العديد من الإجراءات لتخفيض الوقت والجهد والتكلفة على المستثمرين عند إنجاز أعمالهم وأنشتطهم الاستثمارية.

تعزيز أطر التكامل والتعاون الاقتصادى، وزيادة الاتفاقيات الثنائية مع الأسواق الواعدة أو الناشئة، وفتح أسواق جديدة فى البلدان ذات الوفرة من الناحية السكانية والموارد الطبيعية كالأسواق الأفريقية.

ضرورة أقرار قانون تنظيم حالات الاعسار من أجل تعزيز الاستقرار المالى والاقتصادى، وتوفير مناخًا آمنًا لمنح القروض الشخصية بسهولة ويسر بما يتوافق مع كل من الدائن والمدين على حد سواء، وإعادة تنظيم مديونيات الشركات والمشروعات الاستثمارية المتعثرة، وإتاحة الفرصة لتمويل جديد بما يضمن التوسع فى المشروعات القائمة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر.

فهرس المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

١. آيات صلاح دكرورى،دور قوانين الاستثمار فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، مصر، العدد ٥٢٩-٥٣٠، ٢٠١٨.

٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ٢٠١٣.

٣. أسماء محمد، وسهير رزق، وأخرون، أثار برامج الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى ضوء التجارب الدولية والحالة المصرية.https://democratica?P=٤٧١٨٦.

٤. البنك المركزى المصرى، « لمجلة الاقتصادية، القاهرة، إعداد مختلفة.

٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية، الكويت، ٢٠١٩.

٦. بلاسم جميل خلف، الاستثمار الأجنبى المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، الإصدار الرابع، ٢٠١٣.

٧. ريم عبد الحليم، خريطة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر: نظرة جغرافية قطاعية، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، مشكاه، العدد السابع، يناير، ٢٠١٣.

٨. http://WWW.how-foundation.Org/web/meshkat/home.

٩. عبد المنعم راضى، موسوعة مصر الحديثة، القاهرة، المجلد الثانى، ١٩٩٦.

١٠. مبطوش العلجة، الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١١)، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، العدد ٥١٠، ٢٠١٣.

١١. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر والدروس المستفادة من التجارب الدولية، تقارير معلوماتية، مجلس الوزراء المصرى، السنة الثانية، العدد ٧٠، ٢٠١٤.

١٢. ماجدة شلبى، التوجهات الدولية والإطار المؤسسى فى مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨.

١٣. منى بسيسو، تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبى المباشر على قدرة الدول العربية فى جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية، سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربى للتخطيط، الكويت، العدد ٢٩، ٢٠٠٨.

١٤. محافظ البنك المركزى، ٢٠١٩.

١٥. https:www.shoroukknews.comnews/view.asx?cadate=٠٨١٢٢٠&id=٣a٧٧baf٨ebg-١٣٨c-geo٢-٢٢ef٣٤٢d.

١٦. نجلاء الأهوانى ونهال المغربل، كثافة التشغيل فى نمو الاقتصاد المصرى مع التركيز على الصناعات التحويلية، ورقة عمل رقم ١٣٠، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٨.

١٧. نشوى شاكر، أثر التعثر المالى على العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وعائد الأسهم، مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٨.

١٨. http://www.acc٤arab.com/storage/posts/١ygydNJ٤uSCIHofwskow.pdf/July٢٠٢٠

١٩. وزارة التنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠٧/ ٠٨- ٢٠١١/ ١٢، ص ٦٠.

ثانيًا: المراجع باللغة الانجليزية

1. Abdel Fatah,Road Privatization in Egypt: A Comparative Analysis with Great Britain and Hungary, Doctor Thesis, University of Plymouth, Plymouth, 1986.
2. Carlos Rodriguez and Carmen, et al, A Proposal to Improve the UNCTAD'S Inward FDI Potential Index, University of The Basque Country, 2009.
3. File:///C:/Users/DEIL/AppData/Local/Temp/TNC.pdf
4. Hopwood, D., Egypt, Politics and Society, George Allen and Unwin, Great Britain, 1982.
5. Jonathan Bannitcha, Investment Laws of ASEAN Countries: A Comparative Review, International Institute for Sustainable Development, 2017.
6. Liods Banks, Egypt Economic Report, Lioyds Bank, Great Britain, 1986.
7. Lise Johnson, et al, Investment Incentives: The Bad and the Ugly, Assessing the Costs, Benefits and Options for Policy Reform, the Eighth Columbia International Investment Conference, Vale Columbia Center, Columbia University, 2013
8. Mamta Sharma and Satbir Singh, Foreign Direct Investment in India: Regulatory Framework, Issues and Current Status, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Vol 2, No 8, 2013.
9. Mahjoub, A., Adjustment or Delinking, United Nations University, Great Britain, 1990.
10. Ramirez, M. D., Does Foreign Direct Investment Enhance Labor Productivity Growth in Chile? A cointegration Analysis, Eastern Economic Journal, 32(2), 2006.
11. Ralf J. Leiteritz, Capital Account Policy in South Korea: The Informal Residues of the Developmental State, the Korea Foundation for Advanced Studies (KFAS) for Support, Colombia International, No 83, 2014.
12. Road, Investing in Egypt, Committee for Middle East Trade, London, 1997.

13. Ralph Marenga, the Policy and Legal Framework for Sustainable Foreign Direct Investment in Namibia, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol 21, No 1, 2019.

14. Salvator, D., Introduction to International Economics, Wiley Global Education, 2013.

15. Suk H. Kim and Mahfuzul Haque, the Asian Financial Crisis of 1997: Causes and Policy Responses, Multinational Business Review, Vol 10, 2002.

16. The World Economic Forum,the Global Competitiveness Report, International Institute for Management Development. (Various Version).

17. UNCTAD, Handbook of Statistic, United Nation, New York, Various Versions.

18. World Bank, Doing Business, International Bank for Reconstruction and Development, New York. (Various Version).

19. Zhu, G. and Tan, K. Y., Foreign Direct Investment and Labor Productivity: New Evidence from China as the Host, Thunderbird International Business Review, 2000.

ملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل سياسات الإصلاح التنظيمى وأثرها على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد إلى مصر بالاعتماد على بعض المؤشرات الكمية متمثلة فى مؤشرات التنافسية، ومؤشرين الأداء والامكانيات، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، وحجم وقيمة تدفقات FDI، وتوزيع المشروعات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية، والأنشطة الجاذبة للاستثمارت الأجنبية، وبعض من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٩)، وقد اعتمدت الدراسة على منهجين التحليل المقارن، والمنهج الوصفى، وتوصلت الدراسة إلى محدودية أثر سياسات الاصلاح التنظيمى متمثلة فى الاصلاح التشريعى والقانونى والبنية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وهو ما يتفق مع طبيعة تدفقات FDI إلى مصر.

Analytical Study of the Effect of Regulatory Reform Policies in Attracting Direct Foreign Investment to the Egyptian Economy

Dr. Mohammed Saied Youssef Kattara

PhD in Economic - Cairo University

Abstract

The study aims to analyze the regulatory reform policies and their impact on attracting foreign direct investment incoming to Egypt based on some quantitative indicators represented in the competitiveness indicators, the performance and potential indicators, the ease of doing business index, the volume and value of FDI flows, the distribution of investment projects to the economic sectors, and the activities that attract investments. The study relied on the two approaches of comparative analysis and the descriptive approach, and the study found the limited impact of the organizational reform policies represented in the legislative and legal reform and the institutional structure on attracting foreign direct investment, which is consistent with the nature of FDI flows into Egypt.

Keywords: Regulatory Reform, Foreign Direct Investment, Quantitative Indicators, Potential Indicators.